بنك القدس
Quds Bank

المحتويات

لمحة عامة عن البنك والرسالة	4
كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
كلمة المدير العام	12
أعضاء مجلس الإدارة	14
أعضاء الإدارة التنفيذية	24
الهيكل التنظيمي للبنك	26
منتجاتنا وخدماتنا المصرفية	28
علاقات المساهمون	36
الحاكمية المؤسسية	40
المؤشرات المالية	52
رأس المال البشري	65
المسؤولية المجتمعية	60
القوائم المالية	

بنك القدس ..

خطىً ثابتة نحو التميز

أحد أكبر البنوك المحلية العاملة في فلسطين والأسرع نمواً ويطمح دوماً أن يكون في طليعة البنوك الفلسطينية محلياً وإقليمياً وأن يعزز شعاره

«بنك الوطن والمواطن»

لمحة عامة

بنك القدس هو أحد أكبر البنوك المحلية العاملة في فلسطين والأسرع نمواً والذي يوفر لعملائه من الأفراد والشركات والمشاريع المتوسطة والصغيرة (SMES) على حد سواء مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية والحلول الإستشارية والمالية المبتكرة.

أسس البنك في 2 نيسان (ابريل) 1995، كشركة مساهمة عامة محدودة وبرأسمال حالي يبلغ 50 مليون دولار أمريكي. يحرص البنك دائماً بخبرته المميزة على توظيف مصادر الأموال لديه للقيام بدور فعال وتنموي لكافة شرائح عملائه على اختلافهم وذلك بالإدارة المتوازنة والحصينة لمصادر الأموال واستخداماتها على حد سواء لتحقيق أفضل عائد على رأس المال المستثمر.

يمارس البنك نشاطه التجاري في فلسطين ويرتكز على جذب ودائع العملاء على مختلف أنواعها، ووضع حلول تمويلية تستهدف الأفراد والشركات بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة بمختلف القطاعات والإسهام المباشر وغير المباشر في دعم الاقتصاد الوطني.

يمارس البنك نشاطه المصرفي من خلال إدارته العامة ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله - منطقة الماصيون ومن خلال واحد وعشرين فرعاً ومكتباً منتشرة في أرجاء الوطن كافة.

Annual Report Bank quds bank 2011 التقرير السنوي

الرسالة العامة (بنك الوطن والمواطن)

يطمح بنك القدس دوماً إلى أن يكون في طليعة البنوك الفلسطينية وأن يعزز شعاره «**بنك الوطن والمواطن**» وذلك بالإهتمام بالعملاء ودراسة احتياجاتهم والعمل على بلورتها في منتجات وخدمات مصرفية جديدة تتناسب مع تطلعاتهم بل وتفوق توقعاتهم ليبقى دائماً بنك القدس الإختيار المفضل للعملاء مع العمل على تنمية العائد على الاستثمار للمساهمين وكذلك المساهمة في تنمية ودعم الاقتصاد الوطني.

بنك القدس
Quds Bank
التقرير السنوي
Annual report
أعضاء مجلس الإدارة
Board Of Director
2011

أكرم عبد اللطيف جراب
رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة / المساهمين الكرام

باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أرحب بكم أجمل ترحيب وأشكر لكم تلبية دعوتنا لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي والذي سنعرض فيه تقريرنا السنوي السابع عشر لنتائج أعمال شركة بنك القدس كما هي في 2011/12/31. متضمناً ما تم إنجازه خلال العام المنصرم بالإضافة إلى ميزانية البنك وبيان الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين وآخر التطورات على صعيد نمو وتطور أعمال البنك. حيث أعد هذا التقرير وفق متطلبات الشفافية والإفصاح ملبياً لقواعد الحاكمية المؤسسية وفق أفضل المعايير المصرفية، ملتزماً بالشروط والقواعد التي تنص عليها القوانين والأنظمة النافذة والمعمول بها من الجهات الرقابية .

كما تعلمون فقد كان عام 2011 عاماً استثنائياً على مختلف الأصعدة وفي العالم أجمع، سواء على صعيد الأزمات العالمية أو الإقليمية أو المحلية، وبرغم ذلك استطاع البنك تحقيق نمواً ملحوظاً في أعماله مما يدل على متانة وقوة أوضاع البنك وزيادة الثقة فيه. أنهى البنك عامه السابع عشر مواصلاً تثبيت مكانته وتطوير أعماله وخططه كأحد المؤسسات المصرفية الرائدة في القطاع المصرفي، ومتابعاً بثقة تنفيذ خطته الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة والتي ترمي إلى تحقيق نمو متوازن في أنشطة وأعمال البنك المختلفة.

وخلال العام 2011 استمر البنك في تحقيق النتائج المميزة، محققاً بذلك مزيداً من النمو في المؤشرات المالية الأساسية وفقاً لرؤيتنا وخططنا الإستراتيجية والتي بدأناها خلال الأعوام السابقة والتي أدت إلى النهوض بالبنك ليتبوأ المواقع الريادية المصرفية في فلسطين وتمهيد الطريق لتوسع كبير في المستقبل القريب.

وبالنظر إلى المركز المالي للبنك نلاحظ نمواً في الموجودات بلغ (9.7%)، حيث نمت الموجودات من (427) مليون دولار نهاية العام 2010 لتصبح (468) مليون دولار كما في نهاية العام 2011.

كما نمت ودائع العملاء بنسبة (10%) لتصبح (338.1) مليون دولار كما في نهاية العام 2011 مقارنة مع (307.5) مليون دولار للعام 2010.

هذا وزاد صافي حقوق المساهمين من (50.4) مليون دولار في العام 2010 لتصل إلى (54.6) مليون دولار كما في نهاية العام 2011.

أما بالنسبة لإجمالي الدخل فقد نما بنسبة (35%) حيث بلغ (25.2) مليون دولار للعام 2011 مقارنة مع (18.69) مليون دولار للعام 2010.

هذه النتائج لعام 2011 تعكس تعاظم مجمل أعمال البنك وتتماشى كذلك مع قيام البنك بالاستثمار بالتوسع في فروع جديدة واستقطاب كفاءات مصرفية جديدة وتطوير أعمال إدارة البنك، وقد أدى استقطاب عدد من الكفاءات المصرفية المتميزة للبنك وكذلك فتح 3 فروع جديدة عام 2011 والاستحواذ على فروع بنك فلسطين الدولي سابقاً بما فيها (80) موظف واستكمال الهياكل الإدارية والموظفين للبنك إلى زيادة بند المصاريف بنسبة 50%لتصل إلى(18.68) مليون دولار مقارنة مع(12.34) مليون دولار عام 2010، وهذه الزيادة في المصاريف أثرت على أرباح البنك بحيث كان نمو أرباح البنك قبل الضريبة لعام 2011 عن عام 2010 فقط 3% وستظهر نتائج هذه الاستثمارات في العنصر البشري والفروع الجديدة في الأعوام القادمة .

وتعكس هذه المؤشرات في مجملها سلامة إستراتيجية البنك في النمو وصلابة قاعدته المالية والائتمانية وقدرته على مواجهة التحديات القائمة في التعامل مع مختلف ظروف السوق.

وما كانت هذه المؤشرات لتكون لولا خطة العمل الطموحة التي ترجمتها بنود الموازنة التقديرية للعام 2011 والتي أشرف على إعدادها مجلس الإدارة، والتي بنيت على أسس علمية وواقعية أخذت بعين الاعتبار ضرورة تحقيق معدلات نمو واقعية وطموحة، وتحسين حصته في السوق المصرفي والمواءمة بين الربحية والمخاطر، دونما التفريط بالسياسات المتحفظة سواء بالاستثمار أو الإقراض مع إعطاء العناية اللازمة لتجنب المخاطر المختلفة التي من الممكن أن تواجه عمل البنك، حيث قام مجلس الإدارة بتعزيز إجراءات أنظمة الضبط والرقابة من خلال تقوية دوائر المخاطر والإمتثال والتدقيق الداخلي برفدها بالكوادر المؤهلة. وأشرف على تنفيذ مجموعة من الخطط الإستراتيجية المتعلقة بضمان استمرارية العمل كبناء الموقع البديل للإدارة العامة ، وتعاقد مع إحدى كبرى الشركات المتخصصة في إدارة المخاطر (Grant Thornton) لتقديم الاستشارات اللازمة في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها .

لقد وضع البنك نصب عينيه إرضاء وتلبية احتياجات عملائه وفقاً للأسواق الجديدة والشديدة المنافسة ووفقاً للمتطلبات الشخصية، لذا عملت إدارة البنك على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمنتجات المصرفية الخاصة بالأفراد والشركات وخدمات الاستثمار والاستشارات وإدارة الخزينة وفق احدث التقنيات العصرية في عالم الصناعة المصرفية المتقدمة.

وتطبيقاً لفضلى السياسات المصرفية فقد استمر تركيزنا على التوسع في مجال تمويل الأفراد وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة قطاعات أوسع من الموظفين ولتخفيض المخاطر وتحقيق العوائد المطلوبة والحد من التركزات الائتمانية مما سيشكل قاعدة قوية للمحفظة الائتمانية والخدمات المصرفية المتنوعة الأخرى في المستقبل أيضاً.

كما اشتملت خطة مجلس الإدارة على ضبط مخاطر العمليات في سياق استراتيجي مصرفي، وذلك بتطبيق مجموعة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ترمي إلى تحويل الوحدات المختلفة للبنك من دوائر منفردة مستقلة إلى نظام عمليات متكامل ومركزي في عدة مجالات منها تنفيذ التسهيلات والعمليات المصرفية المركزية ليعمل البنك بآليات دقيقة تضمن ليس فقط تحقيقه لأهدافه السنوية من ربحية ونمو مضطرد في حصته السوقية بل أيضاً لتنفيذ المعاملات المختلفة بدقة وضبط عملياتها بشكل مدروس وممنهج من أجل ضبط وتخفيض المخاطر إلى الحد المقبول به وبالإضافة إلى تعزيز مبدأ الرقابة الثنائية.

كما يتبع مجلس الإدارة الخطط المدروسة لتطوير كافة أعمال البنك سواء بإفتتاح المزيد من الفروع الجديدة في مناطق حيوية ومناسبة حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب (21) فرعاً ومكتباً، وكذلك في شبكة أجهزة الصراف الآلي، حيث وقع البنك اتفاقية مع الشركة الأردنية لإدارة الأنظمة والأعمال والوكالات (JBS) تم بموجبها تزويد البنك بـ (27) جهاز صراف آلي ليتم توزيعها في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ليصبح إجمالي عدد الصرافات الآلية لدى البنك (60) جهاز صراف آلي، بهدف إقامة شبكة صرافات آلية كبيرة ومدروسة تمكن العملاء من إجراء معاملاتهم البنكية براحة وفاعلية في كافة المناطق.

أما على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية فقد استمرت مساعي البنك لتقديم وتطوير كافة الخدمات والمنتجات المصرفية الشاملة والمنافسة واثبتت نجاحها في هذه المجالات، حيث قام البنك بإطلاق البطاقات الائتمانية للعملاء بنجاح كبير حاز رضى عملائنا وتعزيز تعاملهم معنا، كما استمر البنك في تحديث وتعزيز موقعه الإلكتروني وخدمات الإنترنت البنكي، وتمكن البنك من تطوير خدمات الخزينة من خلال تقديم حلول جديدة ومميزة تتلائم مع حاجات العملاء، إضافة لذلك تم إطلاق خدمات التأمين المصرفي بباقة متنوعة من بوالص التأمين للعملاء تطبيقاً لمفهوم شمولية الخدمة المقدمة للعملاء، وتسهيلاً للعملاء فقد تم اعتماد الدوام المسائي لفروعنا بالإضافة إلى افتتاح بعض الفروع أيام السبت مما لاقى نجاحاً وترحيباً واسعاً من عملائنا.

وتعزيزاً لصورة البنك كمؤسسة مصرفية قوية وكبيرة فقد أطلق البنك حملة توفير مميزة خلال العام 2011 استطاع البنك من خلالها تحقيق نمو ملحوظ في ودائع التوفير وتعزيز الصورة الذهنية للبنك في السوق الفلسطيني.

المساهمين الكرام ..

يواصل البنك عمليات التطوير المستمرة لعناصره البشرية وآليات العمل الرئيسية وأنظمته التكنولوجية وفقاً لأحدث المستجدات والمعطيات العالمية. وفي إطار اهتمامه الدائم باستقطاب الكفاءات والكوادر البشرية واصل البنك النهوض بدوره التنموي من خلال خلق فرص عمل وتوظيف العناصر الشابة والكفوءة حيث بلغ عدد موظفي البنك في نهاية العام 2011 (448) موظفاً.

وإيماناً بدور البنك الرائد في مجال المسؤولية المجتمعية فقد كان عام 2011 عاماً حافلاً بالمبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة الوطنية والاجتماعية، حيث تم خلال العام المنصرم تقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والإنسانية والرياضية والبيئية، بالإضافة إلى رعاية ودعم بعض المؤتمرات والندوات الفكرية التي تستهدف خدمة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني بمختلف غاياتها.

الإخوة المساهمين ..

أكرر شكري على تشريفكم لنا وثقتكم الغالية في مؤسستنا العزيزة (بنك القدس) واغتنم هذه المناسبة لتقديم خالص الشكر والتقدير لسلطة النقد الفلسطينية على تعاونها ودعمها للقطاع المصرفي بما أسهم في المحافظة على سلامته واستقراره، والشكر مستحق أيضاً للسيد مراقب الشركات وهيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين، وكل الشكر والتقدير لعملائنا الذين نعتز بثقتهم وولائهم لهذا البنك. ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كافة الزملاء في مجلس الإدارة على دورهم الحيوي وتعاونهم ومواقفهم الحكيمة، والثناء والتقدير موصولان أيضاً لإدارة البنك التنفيذية "إدارة عليا وموظفين" على تفانيهم وإخلاصهم مما مكّن البنك من تحقيق هذه النتائج.

واللّه ولي التوفيق

أكرم عبد اللطيف جراب
رئيس مجلس الإدارة

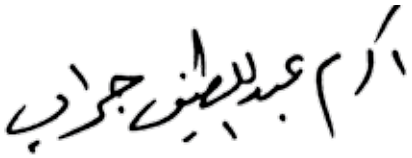

عزام الشوا
المدير العام

حضرات السادة المساهمين الكرام

لقد كان العام 2011 محلياً وإقليمياً وحتى دولياً مختلفاً من حيث كون الترقب هي الصفة السائدة للعديد من الأنشطة الإقتصادية جرّاء الظروف السياسية المعقدة التي نمر بها، كون الخيار الفلسطيني العملي بالسعي نحو الاستقلال والتحرر مصحوباً بتغيرات سياسية وإقليمية، ومن ضمنها الربيع العربي الذي هو عنوان المرحلة بجانب الأزمة الاقتصادية التي ما زالت آثارها ماثلة في أوروبا وغيرها من المناطق حول العالم - ومن ضمنها المنطقة العربية- حيث شهدت معظم هذه الدول معدلات نمو متواضعة إن لم تكن سلبية في بعضٍ منها.

هذا كله لم ينأى بظلاله على الاقتصاد الفلسطيني من خلال انخفاض نسبة النمو والحركة الاقتصادية الضعيفة التي انعكست آثارها السلبية على القطاعات المختلفة حكومية كانت أو خاصة.

الا أن البنك استطاع - و بالرغم من الظروف الصعبة- من تحقيق نسب نمو مرتفعة في كافة أنشطته التشغيلية و التي تمثلت في ارتفاع قيمة الموجودات بنسبة 9.7 % من 427 مليون دولار في العام 2010 إلى 468 مليون دولار في العام 2011.

كما ونمت ودائع العملاء بمقدار 10 %لتصل الى 338 مليون دولار في العام 2011 مقارنة بـ 307.5 مليون دولارفي العام 2010 تزامنت مع نمو مضطرد في التسهيلات الائتمانية بنسبة 45 % لتصل إلى 288.4 مليون دولار مقارنة بـ 199 مليون دولار في العام 2010 علماً بأنه تم التركيز على القطاعات الواعدة والمستدامة من حيث الأداء، النمو، والنتائج المحققة.

هذا بالإضافة إلى التركيز على توسعة قاعدة العملاء والسعي لتكريس التوجه والتعرض المتوازن لكل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة الجيدة، مع إيلاء المخاطر والعوامل المتداخلة الأخرى – خارجية كانت أو داخلية- بكافة أنواعها أهمية خاصة فيما يتعلق بطريقة تعامل البنك مع ذلك التوجه و تحقيقه في المرحلة القصيرة وحتى طويلة الأمد.

أما على صعيد النتائج الحالية، فقد بلغ صافي الربح في العام 2011 مبلغ 4.6 مليون دولارمقارنة بـ 4.4 مليون دولار في العام 2010 و بنسبة نمو 4 %حيث ارتفع صافي إيرادات الفوائد 37 %ليبلغ 15.7مليون دولار في العام 2011 بالإضافة إلى صافي إيرادات العمولات التي بلغت 5.1 مليون دولار في العام 211 و بنسبة نمو بلغت 50%و من الجدير ذكره أن صافي ايراد الفوائد و العمولات قد شكل ما نسبته 82.5 % من اجمالي الايرادات في العام 2011 مقارنةً ب 79.5 % للعام 2010.

إن هذه النتائج المتميزة تحققت بفعل عوامل عدة أهمها تناغم الاستراتيجية المعتمدة مع تطوير أعمال البنك و زيادة كفاءة الأداء على مختلف الأصعدة. هذه بالإضافة إلى الموائمة السليمة ما بين مصادر الأموال و استخداماتها والمحافظة على المؤشرات المالية ضمن المستويات المستهدفة والطموحة والمعايير الدولية المتقدمة لتحقيق أفضل عائد للمساهمين و بالتالي استدامة النمو و التقدم بخطىً ثابتة و أداء سليم مبني على الحصافة و التوازن و وضوح الرؤيا.

فمن الجدير ذكره أنه وفي العام 2011، تم إطلاق العديد من الخدمات و المنتجات الجديدة التي أضيفت إلى باقة المنتجات التي يقدمها بنك القدس، فقد تم إطلاق خدمة البطاقات الائتمانية (MasterCard) و التي تحمل من المزايا ما يجعلها تنافس الأفضل في السوق الفلسطيني وخارجه، هذا بالإضافة إلى خدمة التأمين المصرفي الأساسية (bancassurance) والتي من خلالها يهدف البنك إلى تكريس مفهوم (One-Stop-Shop)أي تقديم الخدمات التأمينية بجانب تلك المصرفية تحت سقف واحد.

بالإضافة إلى ذلك فقد عمد البنك إلى فتح عدد من الفروع خارج نطاق الدوام الرسمي للتسهيل على عملائنا الكرام و تلبية احتياجاتهم و تطلعاتهم المختلفة في مدنهم و قراهم المختلفة.

هذا بالإضافة إلى استمرار تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة وخدمات الخزينة وفق أفضل المعايير لعملاء البنك حيث ترتكز استراتيجية البنك على تطوير خدمات البنك القائمة واستحداث كل ما هو جديد ومفيد وذو عائد جيد في شتى المجالات لتكريس مسعى البنك نحو الريادية والتفوق. كما عمد البنك إلى توسعة شبكة الصرّافات الآلية (Automated Teller Machines) في مختلف المناطق الجغرافية بالتلازم مع افتتاح فرعي طولكرم وأريحا ومكتبي بديا في محافظة سلفيت و موفنبيك-رام الله، للوصول إلى عملائنا أينما كانوا والتواصل معهم وتيسير تقديم الخدمة لهم بكل سلاسة ويسر دون أية تأخير ودون أية معيقات.

كما وأطلق البنك في العام 2011 حملة تشجيع التوفير(مفاتيح أحلامك) والتي سعى من خلالها إلى تحفيز عادة التوفير لدى جمهور العملاء من خلال مكافئة المدخرين بجوائز مجزية وسخية (بيت وسيارة) و بالتالي تكريس هذه العادة حاضراً ومستقبلاً كون التوفير عماد التخطيط المالي لأية أسرة أو فرد يسعى إلى تحقيق الأمن والإستقرار كجزء من الآمال والطموحات المستقبلية.

إن هذا التصور جميعه لم يكن ليتحقق لولا الكادر البشري المتميز الذي أفخر بقيادته. فسياسة التطوير البشري ما زالت على رأس أولوياتنا لما فيها من أهمية كبيرة في تحقيق تطلعات البنك الحالية والمستقبلية وما يرافق ذلك من تدريب و تطوير وتحفيز يلائم المسؤوليات الجسام للبنك، حالية كانت أو مستقبلية.

هذا بالإضافة إلى استكمال تطبيق الحاكمية المؤسسية والتطوير الحاصل على دائرتي الإمتثال والمخاطر، لترتقي إلى أفض المعايير والمستويات واستقدام كل ما يمكن هذه الدوائر من القيام بعملها على أكمل وجه، ووفق الرؤيا والتوجه الحكيم لمجلس الإدارة الموقر.

يستمد بنك القدس دوره و مكانته من كونه عنصراً فاعلاً في المجتمع الذي نفخر بوجودنا فيه. فالأنشطة المختلفة التي تهدف إلى الإرتقاء بمختلف نواحي حياة الفرد الفلسطيني هي جميعها أنشطة مستمدة من رسالة البنك الفاعلة على صعيد المسؤولية المجتمعية بمختلف أنواعها. فرسالتنا هي المساهمة ولو بالشيء البسيط لإحداث فرق في حياة الناس والأفراد الذين هم عماد هذا المجتمع ولبنته الأساسية، فإحداث أي تغيير إيجابي هو بمثابة زراعة الأمل في النفوس لتحقيق ما هو أفضل لنا جميعا مؤسسات كنا أو أفراداً.

في الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك القدس الموقر على دعمهم وثقتهم الغالية لي ولفريقي خلال الفترة السابقة. كما وأتقدم بالشكر لكافة مساهمي البنك لدعمهم المستمر ولعملائنا الكرام الذي هم أساس نجاحنا وتفوقنا. كما وأشكر زملائي موظفي البنك على إختلاف مواقعهم لعملهم الدوؤب وإخلاصهم وانتمائهم. ولا يمكن أن أنسى أن أشكر سلطة النقد الفلسطينية الموقرة على دعمها المتواصل وحمايتها للقطاع المصرفي الفلسطيني الذي وصل إلى ما هو عليه بفضل كوادرها وسياستها الحكيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عزام الشوا
المدير العام

أعضاء مجلس الإدارة

يتولى إدارة بنك القدس مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة عشر عضواً من ذوي الكفاءة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات للإشراف على أعمال البنك حيث يتم إنتخاب رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

السيد
أكرم عبد اللطيف جراب
رئيس مجلس الإدارة

* رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للعلوم والتقانة - (جامعة قاسيون)- سوريا
* رئيس هيئة المديرين لشركة اليمامة للمواد الزراعية المساهمة المحدودة – الأردن
* رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات الكرمل – الأردن
* عضو مجلس إدارة ومجلس تنفيذي (بنك الجزيرة السوداني الأردني) – السودان
* عضو مجلس إدارة شركة دار الدواء - الأردن
* نائب رئيس هيئة المديرين لشركة صوت العرب للصحافة (جريدة الوحدة) – الأردن.
* رئيس مجلس إدارة ومالك شركة Cometa Scientific بريطانيا.
* رئيس مجلس إدارة ومالك Cumberland Health -Nottingham - Care Ltd. -بريطانيا

السيد
عبد الرحيم نزار جردانة
نائب رئيس مجلس الإدارة

* رئيس مجلس إدارة شركة دار الدواء.
* رئيس هيئة مديرين في الشركة العربية الاستشارية للصناعات الدوائية.
* عضو مجلس إدارة في البنك الاستثماري.
* عضو هيئة مديريين في مستودع الأدوية الأردني - الأردن.

السيد
صالح جبر احميد
عضو مجلس الإدارة

* رئيس مجلس ادارة مصنع New Laksaknd-سيريلانكا.
* عضو مجلس ادارة في المدارس العصرية-عمان.
* عضو مجلس ادارة شركة ميثاق العقارية- عمان.
* عضو مجلس امناء جامعة قاسيون- سوريا.
* عضو هيئة مديرين لمؤسسة فلسطين الدولية- عمان.
* شريك ومدير عام في مؤسسة تلفيت للتجارة/الأردن.
* شريك ومدير عام في شركة المرجان للتجارة والتوكيلات/الكويت.
* شريك ومدير عام في شركة الكمال للملاحة والتخليص/ فلسطين.
* شريك في شركة تمليك العقارية/الأردن.

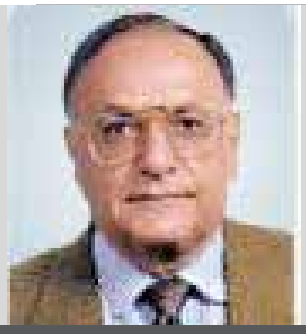

المهندس
عادل أديب حجاوي
عضو مجلس الإدارة

* مهندسا في تلفزيون الكويت (1962 – 1966).
* مهندسا في الهيئة العامة للتلفزيون السوري (1973 – 2966).
* المستشار الفني المساعد في وزارة الأعلام في الإمارات العربية(1981 - 1973).
* مدير عام وشريك مؤسسة ميديا انترناشونال (1992 – 1981).
* رئيس مجلس ادارة الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق.
* رئيس هيئة مديري شركة المطابخ النموذجية.
* رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للمشاريع الإستثمارية.

السيد
جمال محمد فريز
عضو رئيس مجلس الإدارة

* رئيس جمعية المتداولين بالأسواق المالية / الأردن 1995 – 2010.
* رئيس فخري للاتحاد العربي للمتداولين بالاسواق المالية.
* أمين عام خزينة الاتحاد العربي للمتداولين بالأسواق المالية (1988-2002).
* محاضر غير متفرغ في معهد الدراسات المصرفية.
* نائب رئيس مجلس إدارة مركز هيا الثقافي.
* نائب رئيس مجلس ادارة / صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
* عضو مجلس ادارة جمعية الاعمال الاردنية الاروبية.
* عضو اللجنة المالية لاتحاد الاردني لكرة القدم.

السيد
زياد فوزي برغرثي
عضو مجلس الإدارة

* مدير عام شركة البرغوثي للتجارة العامة والاستثمار.
* نقيب صيادلة فلسطين السابق.
* عضو مجلس ادارة شركة فلسطين لصناعة اللدائن سابقاً.
* من مؤسسي نادي الاعمال الفلسطيني/ نائب رئيس نادي الأعمال.

المهندس
وليد نجيب الأحمد
عضو مجلس الإدارة

* عضو مجلس ادارة شركة القدس للاستثمارات العقارية ونائب رئيس مجلس الادارة.
* مهندس كهرباء-شركة EMI / مطار الملكة علياء الدولي، عمان (1980- 1983).
*مدير مشاريع لشركة المجموعة الهندسية للكهرباء والميكانيك (1983-1989).
*مدير عام شركة يابوس الهندسية- شريك (1989-1996).

السيد
لؤي قواس
عضو مجلس الإدارة

* رئيس مجلس الإدارة فندق جراند بارك (شباط 2011)
* رئيس مجلس الإدارة لنادي تراي فتنس الصحي (تموز 2009)
* عضو مجلس ادارة بلك للنقل السريع (حزيران 2009)
* عضو مجلس ادارة شركة الريحان العقارية (شباط 2011)
* عضو مجلس ادارة جريدة الحياة (آب 2010)

السيد
عدنان عادل عبد اللطيف
عضو مجلس الإدارة

* عمل لدى الخطوط الجوية الكويتية مساعداً للمدير التجاري.
*عمل لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي مسؤولاً عن العلاقات الخارجية.
* نائب الأول للرئيس لدى الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية في دولة الكويت.
* وشغل أيضاً منصب مدير عام جريدة القدس.
* نائب المدير الاقليمي لبنك القاهرة عمان في رام اللّه.
* نائب المدير العام لمجموعة شركات شركة سجاير القدس المساهمة العامة المحدودة والمتضمنة شركة المستثمرون العرب وشركة يونايتد للتجارة الدولية وشركة القدس للاستثمار وشركة أزهار للتطوير العقاري ومدير عام لشرآة الرعاية العربية للخدمات الطبية.
* عضو مجلس إدارة لدى شرآة فلسطين للاستثمار العقاري (بريكو) وشركة المشرق للتأمين ممثلاً عن شركة سجاير القدس المساهمة العامة المحدودة.

الدكتور
حامد عبد الغني جبر
عضو رئيس مجلس الإدارة

* رئيس اتحاد مقاولو الدول الإسلامية.
* عضو مجلس ادارة بنك الجزيرة
* عضو مجلس ادارة مدمحة معلومات البناء
* عضو مجلس امناء مؤسسة انجاز

المهندس
عاهد فايق بسيسو
عضو مجلس الإدارة

* صندوق التنمية الفلسطيني / رئيس مجلس الإدارة
* مجلس الإسكان الفلسطيني / عضو مجلس إدارة
* هيئة المعماريين العرب/ عضو لجنة تنفيذية
* المؤسسة المصرفية الفلسطينية / عضو مجلس إدارة
* مركز التجارة الفلسطيني – بالتريد / عضو مجلس إدارة
* مؤسسة أولف بالم الأسبانية / ممثل المؤسسة في فلسطين
* صندوق الإستثمار الفلسطيني / عضو هيئة عامة
* منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي / عضو مجلس إدارة
* وزارة الأشغال العامة و الإسكان / عضو مجلس إدارة
* المجلس الإستشاري
* لجنة قروض الإسكان "" سكن "" / عضو مجلس إدارة
* جمعية الكرامة للأيتام / عضو مجلس إدارة
* المعهد الأسباني الفلسطيني للتدريب العالي / عضو مجلس إدارة

السيد
منذر جودت النابلسي
عضو مجلس الإدارة

* عضو مجلس ادارة شركة عبر الخليج للخرسان الجاهزة
* نائب رئيس مجلس الادارة- ابو ظبي ودبي
* عضو مجلس ادارة مؤسسة الاعمال الخضراء- الدمام السعودية.
* مالك رئيس مجلس إدارة الأعمال الذهبية للدواجن/ الأردن.

السيد
دريد أكرم جراب
عضو مجلس الإدارة

* مدير عام القسم الطبي مجموعة شركة الكرمل - الأردن.
* عضو مجلس إدارة وعضو اللجنة الاستراتيجية في شركة دار الدواء (عمان - الأردن).
* عضو مجلس إدارة وعضو اللجنة الاستراتيجية في شركة دار الغذاء (عمان - الأردن).

بنك القدس
Quds Bank
Annual report
التقرير السنوي
Board Of Director
أعضاء مجلس الإدارة
2011

الإدارة التنفيذية

يتولى إدارة البنك والإشراف على أعماله مجموعة مميزة من القيادات من أصحاب الكفاءات والخبرات والحاصلين على الشهادات العلمية من الجامعات المرموقة بالإضافة إلى إمتلاكهم العديد من المهارات والطاقات المميزة

السيد عزام الشوا
المدير العام

بكالوريوس رياضيات من جامعة ليموين اوين الأميريكية

السيد سميح صبيح
نائب المدير العام

ماجستير محاسبة من
الجامعة الأردنية

السيد سليمان اسليمية
مساعد المدير العام
للعمليات المصرفية

ماجستير في الإقتصاد والعلوم
المالية من المعهد العالي
للدراسات الإسلامية – القاهرة

السيد زاهر الهموز
مساعد المدير العام
لشؤون الإئتمان

ماجستير محاسبة من جامعة
اوكلاهوما سيتي الأميركية

السيد حسين هباب
مدير تنفيذي لتطوير الأعمال
والتسويق والبحوث التسويقية

ماجستير ادارة أعمال من
جامعة كلير مونت الأميريكية

السيد رائد نجيب
المدير التنفيذي لإدارة الفروع
والمبيعات

الماجستير في ادارة الاعمال من
جامعة النجاح الوطنية

السيد عبد الرؤوف السعدي
المدير التنفيذي لفروع الوسط

ماجستير إدارة أعمال الجامعة
الحرة/هولندا

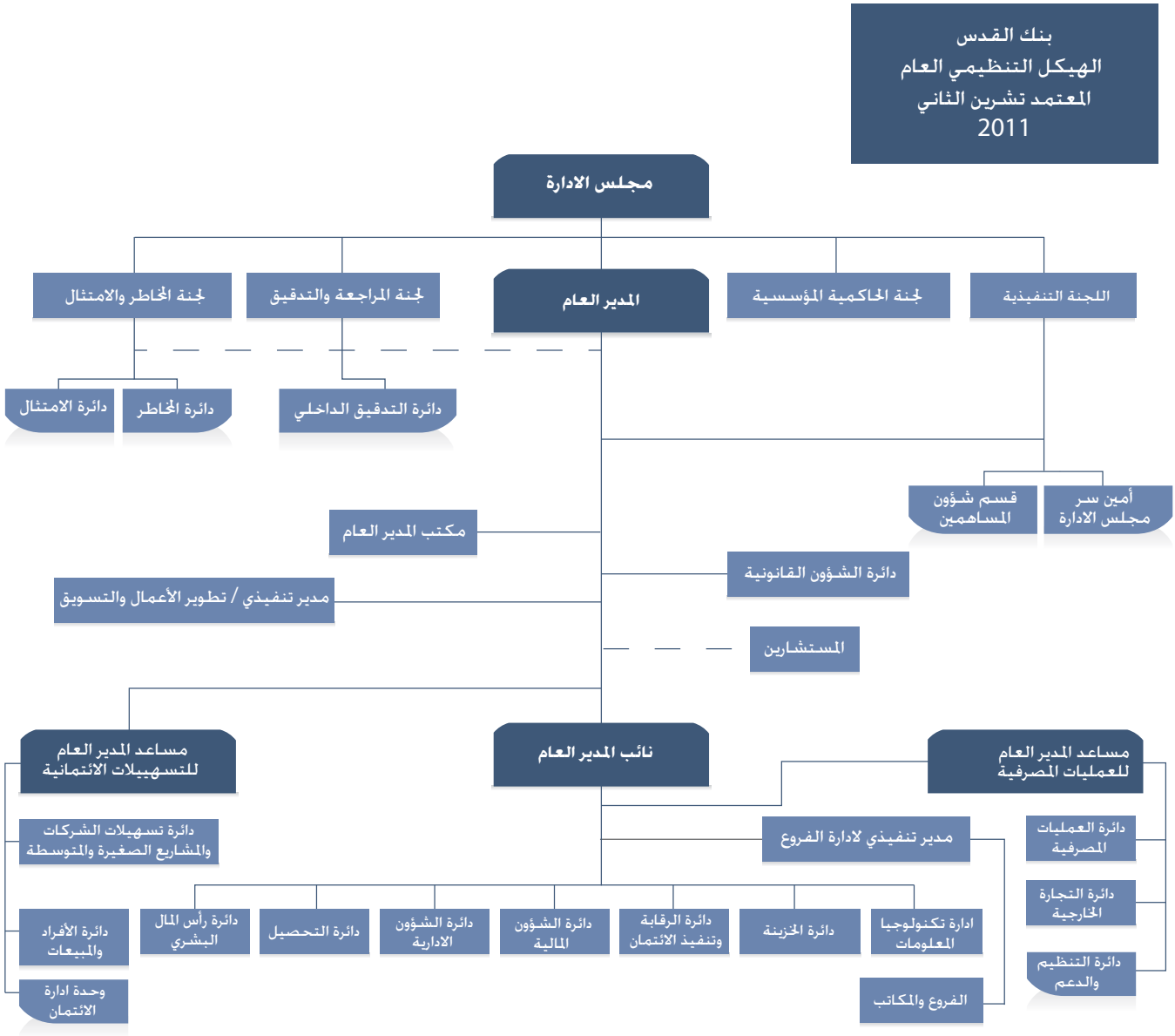
بنك القدس
الهيكل التنظيمي العام
المعتمد تشرين الثاني
2011
مجلس الادارة
لجنة المخاطر والامتثال
لجنة المراجعة والتدقيق
المدير العام
لجنة الحاكمية المؤسسية
اللجنة التنفيذية
دائرة الامتثال
دائرة المخاطر
دائرة التدقيق الداخلي
أمين سر مجلس الادارة
قسم شؤون المساهمين
مكتب المدير العام
دائرة الشؤون القانونية
مدير تنفيذي / تطوير الأعمال والتسويق
المستشارين
مساعد المدير العام للتسهيلات الائتمانية
نائب المدير العام
مساعد المدير العام للعمليات المصرفية
دائرة تسهيلات الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
مدير تنفيذي لادارة الفروع
دائرة العمليات المصرفية
دائرة التجارة الخارجية
دائرة التنظيم والدعم
دائرة الأفراد والمبيعات
دائرة رأس المال البشري
دائرة التحصيل
دائرة الشؤون الادارية
دائرة الشؤون المالية
دائرة الرقابة وتنفيذ الائتمان
دائرة الخزينة
ادارة تكنولوجيا المعلومات
وحدة ادارة الائتمان
الفروع والمكاتب

منتجاتنا وخدماتنا المصرفية

يعمل البنك علي تطوير منتجاته وخدماته بما يخدم متطلبات العميل الآنية والمستقبلية.

المنتجات والخدمات المصرفية

تقوم سياسة البنك في تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الجديدة على أساس الدراسات العلمية المبنية على المعلومات والبيانات الأولية والثانوية من خلال تحليلها بشكل كمي ونوعي مما يساعد البنك على تطوير منتجاته وخدماته بما يخدم متطلبات العميل الآنية والمستقبلية، والتي يمكن وصفها بأنها مبتكرة ومتطورة وذات قيمة مع التأكيد على كونها ذات ربحية مناسبة.

يهدف البنك إلى تطوير وعمل نقلة نوعية على القنوات الالكترونية الموجودة لديه، من خلال إمكانية إجراء المعاملات المصرفية الأساسية من خلال الموقع الإكتروني أينما وجد بسهولة فائقة، بالإضافة إلى توفر خدمات الهاتف الناطق والرسائل البنكية القصيرة وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في كافة أرجاء الوطن، علماً بأنه يتم دراسة أماكن تواجدها بطريقة تلبي حاجة عملائنا الحاليين والمستقبلين.

وقد أطلق البنك خلال العام 2011 خدمة دوام الفروع خارج نطاق الدوام الرسمي، وكذلك أيضا فتحت بعض الفروع أبوابها يوم السبت صباحاً وذلك لحاجة تلك المناطق المتنامية للخدمات المصرفية في أوقات مغايرة لاوقات دوام البنوك المعتمدة، حيث تفرد بها كخطوة مميزة لتسهل خدمة العميل بكافة الوسائل والسبل وفي أي وقت.

كما أطلق البنك خدمات التأمين المصرفي والتي تشمل على تأمين السيارات، وتأمين السفر الآمن والتأمين المنزلي الشامل حيث بإمكان العميل اجراء خدماته المصرفية والتأمينية تحت سقف واحد (One-Stop Shop). بالاضافة إلى بطاقات MasterCard والتي خصها بالكثير من المزايا، ووفر لذلك طاقم مدرب ومختص ومؤهل لاستقبال استفسارات العملاء على مدار 24 ساعة علما بأنه جاري العمل على إضافة ميزات جديدة منافسة.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الإئتمائية المباشرة الاخرى فقد أطلق البنك رزمة من قروض الأفراد المتخصصة ومنها الإسكانية. فعلى سبيل المثال لا الحصر قام البنك بإطلاق برنامج قرض إسكاني متخصص «**بيتك عمار مع بنك القدس**» والذي يمكن العملاء من الحصول على تمويل لشراء مسكن في ضاحية الريحان في مدينة رام الله وذلك بسقوف عالية وفائدة منافسة وفترة سداد مريحة، والذي يضاف إلى القروض الإسكانية المعتمدة سابقاً، وقام بإطلاق برامج قروض «**صحتي**» لطب وزراعة الأسنان والذي يعد مقدمة لقروض علاجية متعددة الاغراض، بالاضافة إلى قيام البنك. وسيعمل البنك على اطلاق منتجات ائتمانية للافراد والشركات على حد سواء، تستهدف القطاعات غير المشمولة حالياً كالمرأة والتعليم وقروض المشاريع المتوسطة والصغيرة المتخصصة (SMEs).

منتجاتنا وخدماتنا المصرفية

خدمات الافراد:

يوفر قسم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من الحلول المصرفية الشاملة التي تلبي كافة احتياجات ومتطلبات العملاء، وتشكل العلاقة مع العملاء (الأفراد) نقطة محورية يحرص فيها البنك على تقديم النصح والإرشاد الذي يهم العملاء والمتعلقة بجميع الأمور المالية التي تشتمل على مخططات دراسية، لشراء شقة سكنية أو سيارة، أوحتى الذهاب في رحلة سياحية. هذا بالاضافة إلى خدمات الادخار والتخطيط المالي السليم للافراد المتمثل في حسابات التوفير وودائع تحت الطلب وغيرها من الادوات التي تعنى بالحاجات الحالية والمستقبلية. أما على صعيد التسهيلات الائتمانية فقد ادت السياسة الدائمة التطور في برنامج منح قروض الأفراد الى نمو التسهيلات الخاصة بالأفراد خلال العام والتي تشمل القطاعين الحكومي والخاص.

خدمات الشركات

حقق بنك القدس نمواً ملحوظاً في حجم التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى بقطاعاتها المتنوعه ممن يتمتعون بمركز مالي قوي ومصادر سداد سليمة بما يضمن الحد الادنى من المخاطر ويحقق عوائد مقبولة للبنك ويتوافق والسياسة الائتمانية والنقدية الامر الذي انعكس على تنامي حضور البنك بالسوق المصرفي الفلسطيني بحصة تعتبر قيادية وواعده على اختلاف وتنوع الخدمات المقدمة. هذا بالاضافة إلى الخدمات المتنوعة الاخرى التي تقدم للشركات من خدمات تجارية من خلال دائرة التجارة الدولية من اعتمادات أو غيرها أو خدمات التخطيط المالي ذات العلاقة.

خدمات الشركات المتوسطة والصغيرة SMEs

واصل بنك القدس دوره الريادي في تقديم خدماته المتنوعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث استمر البنك تنمية وتطوير سلة الخدمات المقدمة بما يضمن استيعاب كافة النشاطات المتعلقة بهذا القطاع سواء على صعيد توظيف الاموال أو استخداماتها وذلك من خلال تقديم حزمة من الخدمات التي تستهدف كافة القطاعات الاقتصادية (زراعية او سياحية او صناعية او خدماتية)، علماً أن البنك بصدد إنشاء وحدة خاصة في غضون العام 2012 تعنى بهذا القطاع الهام الذي يشكل ما يقارب 94% - 96 %من حجم الشركات والمنشآت العاملة في فلسطين للحصول على الحصة الطبيعية في السوق الفلسطيني.

دائرة الخزينة وتبادل العملات:

ساهمت دائرة الخزينة وتبادل العملات في ادارة مخاطر تقلبات اسعار الصرف وأسعار الفائدة من خلال استخدام احدث الاستراتيجيات المالية، وقامت بتغطية هذه المخاطر وادارتها بافضل الطرق المتاحة كما ساهمت بتطوير شبكة المراسلين وبناء علاقات مثالية معها ،وتعاملت مع مؤسسات مالية ذات ملاءة مالية مرتفعة. وتوسعت في العمليات المالية ونقلت عمليات البنك نقلة نوعية من حيث امكانية تغطية عملياتها التجارية والحولات وسرعة تنفيذها والتعامل بمنتجات الحماية وتمكين العملاء من تغطية المخاطر التي يتعرضون لها بحيث اصبحت قادرة على تقديم الخدمات المالية بالمستوى والنوعية العالمية المطلوبة.كما ساهمت في توفير السيولة اللازمة لتغطية العمليات وحافظت على استقرار السيولة النقدية في مستويات جيدة في بيئة مالية متقلبة.

كما عملت دائرة الخزينة وتبادل العملات على ادارة ثغرة السيولة الناتجة عن اختلاف تواريخ الاستحقاق، وادارة مصادر الاموال وتوزيع فائض السيولة واعادة استثماره بافضل الطرق التي توفق بين توفر السيولة في بيئة مالية مضطربة وتحقيق افضل العوائد ضمن الضوابط المصرفية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. وحققت دائرة الخزينة وتبادل العملات نتائج مميزة ومستقرة لعملياتها وطوّرت ادائها بحيث اصبحت قادرة على استثمار الفرص المتاحة وتحسين الاداء وتطويرة بشكل يحمي ويخدم مصالح البنك المستقبلية.

لمحة عن وحدة البطاقات و القنوات الالكترونية

تم تاسيس وحدة البطاقات والقنوات الالكترونية لدى الادارة العامة في البنك عام 2011 كجزء من دائرة تطوير تكنولوجيا المعلومات ، حيث كان من اولياتها تقديم منتج بطاقات الماستركارد الائتمانية كقاعدة للانطلاق حيث أنه من المتوقع ان تتطور هذه الوحدة لتشكل دائرة تختص بعمليات اصدار بطاقات الماستركارد الكترون وانواع جديدة من البطاقات الالكترونية التي لم تدخل السوق الفلسطينية بعد. كما ستعمل الوحدة على دخول عالم التحصيل الالكتروني للتجار واصحاب المواقع المختلفة وترويج نقاط البيع الخاصة بشبكة الماستركارد الدولية.

جوائز حسابات التوفير (مفاتيح أحلامك)

تعد جوائز حسابات التوفير «**معقول أربح... بيت وسيارة معا**» (مفاتيح أحلامك) التي تم إطلاقها في العام 2011 من أكبر الجوائز التي يتم تقديمها لحسابات التوفير في فلسطين، فقد حققت زيادة ملحوظة على إجمالي ودائع التوفير بزيادة بلغت29.1% عن العام 2010 وتم استقطاب حسابات جديدة بلغت ما يقارب 17 ألف حساب. وسيعمل البنك على تطوير وابتكار منتجات توفير جديدة لتعزيز ثقافة التوفير عند فئات جديدة كالاطفال والشباب.

استراتيجة التفرع والانتشار في فلسطين

يعتبر التوسع والانتشار من الاهداف الاستراتيجية للبنك لأجل زيادة حصته السوقية وتوسيع منافذ الوصول للعملاء لتقديم الخدمة المصرفية وتنمية الودائع والنشاطات المصرفية الاخرى، حيث تم في العام 2011 افتتاح فرعين جديدين ومكتب في كل من مدينة طولكرم ومدينة أريحا بالاضافة إلى مكتب في بلدة بديا، ويعتبر العام 2012 استمراراً لهذه الاستراتيجية حيث سيتم افتتاح فرع قلقيلية، كما تم أيضا تقديم طلبات للتفرع في كل من مدينة خانيونس وديرالبلح في قطاع غزة وسيلة الظهر في مدينة جنين ومنطقة الحاووز في مدينة الخليل.

فروعنا ومكاتبنا

رام الله
فرع الماصيون
فرع البيرة
مكتب نقد فندق موفنبيك- رام الله
فرع غزة
فرع الرمال
مكتب بيت لاهيا
فرع نابلس
فرع نابلس الجديد
مكتب النجاح جامعة النجاح الوطنية
فرع طولكرم
فرع أريحا
مكتب بديا
فرع جنين
فرع عتيل
فرع الخليل
فرع بيت جالا
فرع العيزرية
مكتب عنبتا
فرع سلفيت
فرع طوباس

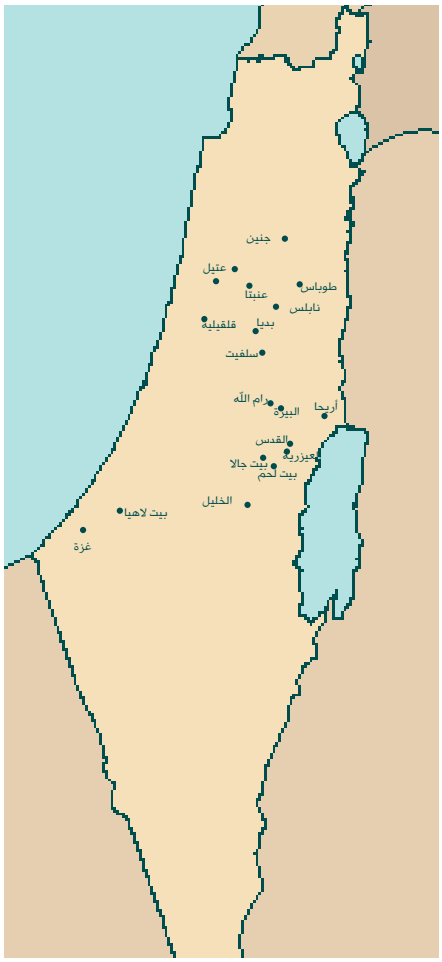

مبنى الادارة العامة – بنك القدس / الإرسال سنتر

وقع بنك القدس اتفاقية مع شركة أرضنا للتطوير العقاري* لشراء حقوق تطوير أحد أبراج مشروع "**الارسال سنتر**" وذلك بتاريخ 02/01/2011 ، ليكون هذا البرج المقر الرئيس لبنك القدس في مشروع «**الإرسال سنتر**» ، والذي يتألف من 19 طابقاً وستتم إقامته على أرض تبلغ مساحتها 3.284متر مربع.

باشر بنك القدس خطواته العملية لتنفيذ المشروع بأعلى المواصفات الهندسية العالمية حيث وقع اتفاقية إدارة مشروع برج القدس مع شركة اتحاد المقاولين (CCC) بتاريخ 20/10/2011، والتي تعد من كبرى الشركات المشهود لها بالكفاءة على المستوى الإقليمي والعالمي.

بدأت الخطوات العملية الفعلية للإعداد للمرحلة الأولى للبناء، حيث يتم وضع اللمسات الأخيرة على التعديلات الهندسية الخاصة بالمشروع ليتناسب مع متطلبات البنك ورؤيته الاستراتيجية في التوسع والإنتشار في المستقبل القريب، وذلك بعد أن تم عقد عدة ورش العمل مع جميع الجهات ذات العلاقة للخروج بتصميم على مستوى عالمي، وبإشراف مباشر من سعادة رئيس مجلس الإدارة ومعالي السيد المدير العام، ويتم تنفيذ كافة أعمال التعديلات الهندسية من خلال شركة إتحاد المستشارين للهندسة والبيئة (CC) المصمم الرئيسي للمشروع والتي تعد من كبرى شركات التصميم، ومن ناحية أخرى فإن أعمال الحفريات في الموقع سيتم الانتهاء منها وتجهيز الموقع خلال خمسة اشهر حيث تم اعتماد اضافة طابقي تسوية للبرج لتلبية حاجات البنك الأساسية من مواقف السيارات والخدمات اللوجستية والفنية، والذي سيكون متزامناً مع بدء عملية البناء في الموقع حسب خطة المشروع بداية شهر تموز القادم.

والإرسال سنتر هو مشروع عقاري تجاري متعدد الأغراض، سيتم تنفيذه على مساحة 51 دونماً في محافظة رام اللّه والبيرة ليشكل وسطاً تجارياً جديداً للمحافظة، ويقع في الجهة الشمالية من مدينة البيرة، المدينة التوأم لمدينة رام اللّه، ويتمتع المشروع بموقع استراتيجي وحيوي في وسط الضفة الغربية نظراً لأنه يربط منطقة شمال الضفة بجنوبها. وسيكون «**الإرسال سنتر**» ملاصقاً لمشروع الحديقة الوطنية التي يتم حالياً إنشاؤها على مساحة 150 دونماً.

ويضم مشروع «**الإرسال سنتر**» مجموعة من المرافق التجارية والخدماتية والمالية والمكتبية، إضافة إلى الأبراج السكنية، على مساحة مبنية إجمالية تقدر بـ 220,000 متر مربع. وقد تم تصميمه بطريقة تقدم أفضل الخدمات للمواطن الفلسطيني وتلبي كافة رغباته وتوفر كافة مستلزماته، ويضم المرافق الآتية: أبراج مكتبية، أبراج للمحال التجارية ومناطق تسوق، فندق من فئة خمس نجوم، مركز دبلوماسي، مطاعم ومقاهي ومرافق ترفيهية، ومساحات خضراء، حيث سيتم تخصيص ما مساحته 65% من إجمالي المساحة المبنية لتكون مرافق مكتبية، بحيث تضم مزيجاً من المؤسسات تشمل مؤسسات مالية، وبنوكاً، وشركات تأمين، ومراكز تكنولوجيا معلومات واتصالات، كذلك تم تخصيص ما نسبته 22% من إجمالي المساحة المبنية لتكون مساحات مخصصة للتسوق ولتلبية الاحتياجات الترفيهية لسكان المنطقة والمناطق المجاورة، بحيث يكون **الإرسال سنتر** وجهة التسوق الأولى في فلسطين، خاصة وأنه سيتم توفير مواقف للسيارات، وطرق دائرية للتقليل من الاختناقات المرورية، وسيتم إنشاء مول تجاري والذي من المتوقع أن يحتل مواقع 3 أبراج، حيث سيكون هذا المول التجاري الأضخم والأول من نوعه في فلسطين، وتم تخصيص ما نسبته 13%من المساحة الإجمالية المبنية لتكون مخصصة للسكن، ولإنشاء فندق خمس نجوم.

علماً بأن المرحلة الاولى للمشروع ستتكون من 4 أبراج مكتبية تضم المقرات الرئيسية لبنك القدس وبنك فلسطين ومجموعة عمار العقارية وشركة اتحاد المقاولين (CCC)، بالإضافة إلى المول التجاري الرئيسي. وستبلغ نسبة أعمال هذه المرحلة 66% من المساحة الإجمالية للمشروع، بحيث سيضم حين اكتماله مزيجاً من المؤسسات المالية، والبنوك، وشركات تأمين، ومراكز تكنولوجيا معلومات واتصالات.

*جزء من مجموعة عمار العقارية، الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار الفلسطيني في المجال العقاري.

عدد عملاء البنك والنمو في العام 2011

بلغت نسبة الزيادة في عدد عملاء البنك حتى نهاية ديسمبر من العام 2011 ما يقارب 58% عن العام 2010 أما نسبة الزيادة في الحسابات فقد بلغت ما يقارب 60%.

النمو على كافة أنواع الحسابات مابين الفترة 2006 - 2011

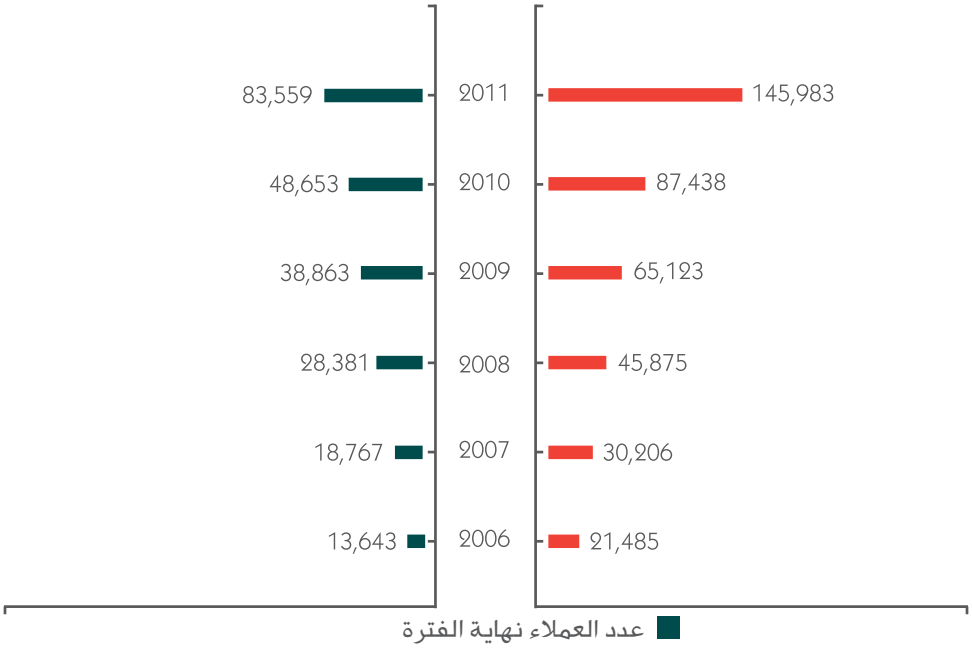

أما نسبة النمو في عدد عملاء البنك لحسابات التوفير حتى نهاية سبتمبر من العام 2011 عن العام السابق ما يقارب 69% عن العام 2010 أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات فقد بلغت ما يقارب 68%.

النمو في حسابات التوفير مابين الفترة 2006 -2011

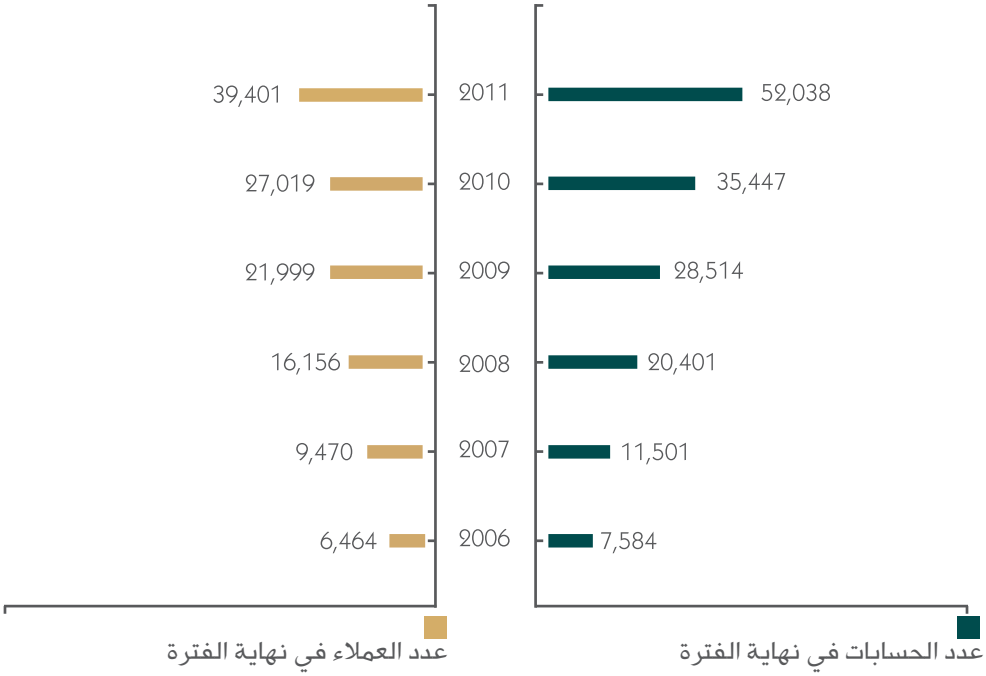

جودة الخدمة والعناية بالعملاء "نستمع ونهتم"

استحدث البنك وحدة جودة الخدمة والعناية بالعملاء لتكون تابعة لدائرة تطوير الأعمال والتسويق والبحوث التسويقية والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تكريس ثقافة جودة الخدمة لكافة منتجاتنا وخدماتنا، ودراسة آلية تقديم الخدمة ومدى كفاءتها والمدة الزمنية التي تستغرقها، وبالتالي عمل مراجعة شاملة وتقييم دقيق للآليات المتبعة والاجراءات المعمول بها ليتم تحديثها لتنعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة بشكل يلبي بل ويفوق توقعات العملاء.

كما ستعمل الوحدة أيضا على دراسة الشكاوى والاقتراحات الواردة من الفروع باستخدام المنافذ المتاحة على اختلاف أنواعها كالرقم المجاني المخصص لاستقبالها وصناديق الاقتراحات/ الشكاوى، أو من خلال البريد الالكتروني. وكما ستستخدم الوحدة أيضا برنامج " العميل المتخفي" كأحد أساسيات عمل التقييم الموضوعي لقياس جودة الخدمة، بالاضافة إلى العمل على توصية برامج تدريبية مختصة بالتنسيق والتعاون مع دائرة رأس المال البشري ووضع خطط تدريبية شاملة ذات الخصوص لتكريس وتعزيز ثقافة جودة الخدمة ورضا العملاء.

علاقات المساهمون

هدفنا دوماً تطوير وتحسين طرق التواصل مع مساهمينا تأكيداً لمبادىء الشفافية والحوكمة والمهنية.

المساهمون

بلغ رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل خمسون مليون دولار أمريكي مقسمة إلى خمسين مليون سهم بقيمة إسمية دولار واحد للسهم، ونحن في صدد زيادة رأس المال إلى مائة مليون دولار أمريكي تقسم الى مائة مليون سهم.

ملخص تداول سهم بنك القدس خلال عام 2011 على النحو التالي:

التداول في العام 2011	القيمة	الترتيب	ملاحظات
عدد الأسهم المتداولة	6,259,625	10	منها 2,738,857 سهم تحويلات خارج القاعة
قيمة الأسهم المتداولة(دولار أمريكي)	6,952,034	8	منها 3,094,808 دولار تحويلات خارج القاعة
عدد الصفقات المنفذة	402	21	
معدل دوران السهم	%12.52	17	عدد الأسهم المتداولة/عدد الأسهم المكتتب بها
القيمة السوقية للشركة كما في 2011/12/31 (دولار أمريكي)	51,000,000	8	القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة: 2,782,469,900 دولار كما في 2011/12/31
نسبة الأسهم الحرة (Free Float)	% 43.75	19	وفق محددات احتساب هذه النسبة المعتمدة لدى البورصة

أما أعلى وأدنى سعر خلال عام 2011 فهو كما يلي:

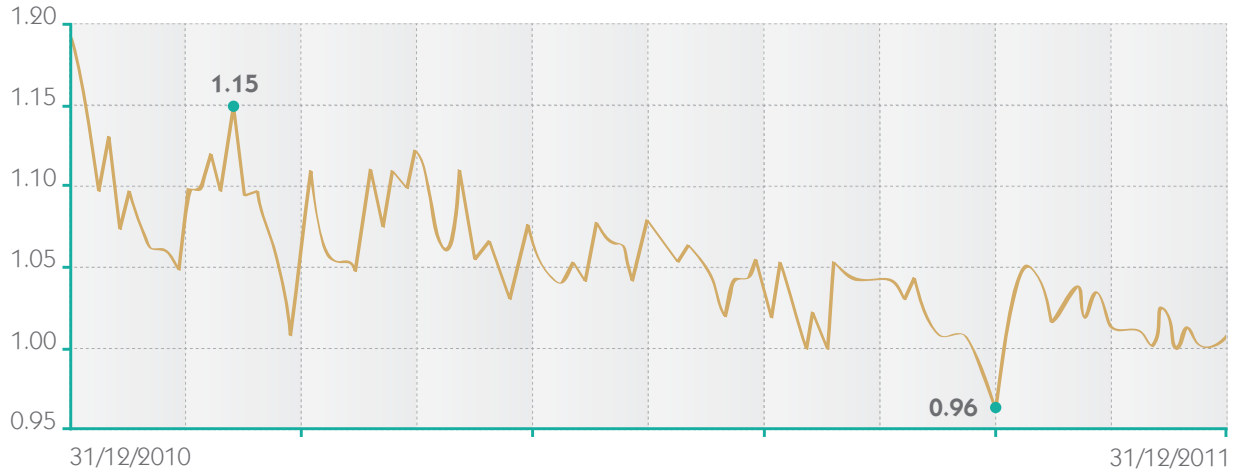

أعلى سعر تداول	أدنى سعر تداول	سعر الإغلاق عام 2011	سعر الإغلاق عام 2010	نسبة التغير
1.15	0.96	1.02 دولار	1.19 دولار	% -14.29

بلغ عدد المساهمين 362 نهاية عام 2011 (مقارنة ب 354 مساهماً عام 2010). فيما يلي المستثمرين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن 5 % كما في تاريخ 2011/12/31:

الإسم	نهاية 2011		نهاية 2010	
	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
أكرم عبد اللطيف حسن جراب	10,588,202	**21.18**	10,588,202	21.18
شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده	4,000,000	**8.00**	4,000,000	8.00
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	2,604,977	**5.21**	2,604,977	5.21
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	2,500,000	**5.00**	5,000,000	10.00

أما عن ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 2011/12/31 ومقارنة مع السنة السابقة 2010/12/31 فهي كما يلي:

الإسم	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	
			نهاية 2011	نهاية 2010
السيد/ أكرم عبد اللطيف جراب	رئيس المجلس	أردني	**10,588,202**	10,588,202
السيد/ عبد الرحيم نزار جردانه	نائب الرئيس	أردني	**1,337,154**	1,337,154
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني ممثلة بالسيد/ لؤي بشارة قواس	عضو	فلسطيني	**2,604,977**	2,604,977
السيد/ عادل أديب حجاوي	عضو	أردني	**383,817**	383,817
السيد/ وليد نجيب الأحمد	عضو	فلسطيني	**206,600**	206,600
السيد/ صالح جبر احميد	عضو	أردني	**1,308,250**	1,283,250
البنك الاستثماري ممثل بالسيد / جمال محمد فريز	عضو	أردني	**1,097,549**	1,097,549
السيد/ زياد فوزي البرغوتي	عضو	فلسطيني	**35,000**	35,000
السيد/ منذر جودت نابلسي	عضو	أردني	**47,562**	32,562
السيد / عاهد فايق بسيسو	عضو	فلسطيني	**74,000**	35,000
شركة سجائر القدس ممثلة بالسيد / عدنان عادل عبد اللطيف	عضو	فلسطيني	**1,010,590**	1,169,570
الدكتور/ حامد عبد الغني جبر	عضو	أردني	**1,500,000**	1,500,000
السيد/ دريد أكرم جراب	عضو	أردني	**1,409,890**	159,890

ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة هي بتاريخ 2011/12/31 ومقارنة مع السنة السابقة 2010/12/31 فهي كما يلي:

الأقارب	درجة القرابة	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	
			نهاية2011	نهاية 2010
رنوة قدري محمد الأحمد	زوجة السيد وليد الأحمد	فلسطينية	**10,000**	10,000
جميلة محمد يوسف مسلم	زوجة السيد صالح إحميد	فلسطينية	**5,000**	20,000
لينا عبد الرحيم رضا ارشيد	زوجة السيد صالح إحميد	فلسطينية	**5,000**	-

ملكية الإدارة التنفيذية كما في نهاية عام 2011

الأسماء	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	
			نهاية 2011	نهاية 2010
السيد/ عزام عبد الكريم الشوا	المدير العام	فلسطيني	123,696	212,500
السيد/ زاهر احمد الهموز	مساعد المدير العام للائتمان	فلسطيني	105,000	20,000

ملكية أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 2011/12/31 ومقارنة مع السنة السابقة 2010/12/31 فهي كما يلي:

الأقارب	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	
		نهاية 2011	نهاية 2010
أمل فايق عاطف الشوا	فلسطينية	70,000	-
تامر عزام الشوا	فلسطيني	5,200	1,500
نديم عزام الشوا	فلسطيني	5,000	1,500
عايده عزام الشوا	فلسطينية	5,000	1,500
عايدة فخري الشوا	فلسطينية	5,370	-

آلية إيصال المعلومات إلى المساهمين:

يتم تزويد المساهمين بالمعلومات عن تطور البنك وعن بياناته المالية من خلال التقرير السنوي والذي يرسل إلى كل مساهم بالبريد المسجل المستعجل للإطلاع المسبق قبل إنعقاد إجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي والتي يتم من خلالهما الإلتقاء بالمساهمين الكرام وعرض نتائج البنك والتقرير المالي والإداري وتقرير مدقق الحسابات. ويتم تزويد فروع البنك المنتشرة في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بإعداد من التقرير السنوي لتكون متوفرة حال طلبها. هذا بالإضافة إلى وجود طاقم متخصص على مدار ساعات الدوام مستعد دائماً لمساعدة المساهمين والإجابة عن استفسار فيما يتعلق بسهم بنك القدس.

ومواكبة للتطور وتحسين الشفافية والتقليل من المخاطر قمنا بتطوير صفحة البنك الإلكترونية لتشمل التقرير السنوي بكل تفاصيله وأنشأنا صفحة Facebook خاصة بالبنك تتضمن أحدث وأهم أخبار البنك حيث يمكن من خلال هذه الصفحة التواصل المباشر مع المساهمين.

مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة 257,217 دولار للعام 2011 مقابل 352,217 دولار للعام 2010

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية:

بلغت رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية 975,158 دولار للعام 2011 مقابل 532,003 للعام 2010.

مسائل أحيلت للتصويت من قبل المساهمين:

تم التصويت والموافقة من قبل الهيئة العامة غير العادية على رفع رأس مال البنك إلى مئة مليون دولار.

البيانات المالية:

لايوجد اختلاف بين البيانات المالية الأولية الموضح عنها بتاريخ 15/2/2012 وبين البيانات المالية المدققة من المدقق الخارجي.

مدقق الحسابات:

قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2011 السادة ديلويت آندتوش / سابا وشركاهم .

الموعد المتوقع لإنعقاد الهيئة العامة:

من المتوقع انعقاد الهيئة العامه نهاية شهر أيار 2012.

الحاكمية المؤسسية

يعتمد البنك تعريف الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية « على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والاجراءات والمبادئ التي تضمن ادارة البنك بطريقة حصيفة بما يحقق مصالح الاطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على البنك وتنميته

الالتزام بالحاكمية المؤسسية

يؤمن مجلس ادارة البنك بأهمية التحكم المؤسسي في وضع قاعدة لتطور البنك في المستقبل وتحسين أدائه، وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين، وعليه قرر مجلس الادارة تبني التحكم المؤسسي بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقانون المصارف رقم 9 لعام 2009 وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين، و تم اعداد واعتماد ميثاق التحكم المؤسسي من قبل مجلس الادارة لتحديد قيم البنك وتوجهاته الاستراتيجية في هذا المجال، ويقوم البنك بنشره ضمن تقريره السنوي وعلى الموقع الالكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

ويعتمد البنك تعريف الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية « على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والاجراءات والمبادئ التي تضمن ادارة البنك بطريقة حصيفة بما يحقق مصالح الاطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على البنك وتنميته.

دور رئيس مجلس الادارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الادارة ما يلي :

- الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام .
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الادارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الادارة بالادوار الرئيسية التالية :

- الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الادارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقا للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الادارة .
- يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بانشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمية المؤسسية بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية ، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الادارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين .

مسؤوليات مجلس الادارة

- يتحمل مجلس ادارة البنك المسؤوليات المتعلقة بادارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي ، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتاكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتاكد من التزام الادارة التنفيذية بها.
- مجلس ادارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التاكد من وجود الية لقياس هذة المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس ، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي ، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على انشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة.
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة ، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر،وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والاخلاقيات .وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .

- يتولى ادارة بنك القدس مجلس إداره مؤلف من ثلاثة عشر عضوا منهم لا يقل عن 25 % من الاعضاء المستقلين* يتم انتخابهم وفقا للقوانين والأنظمه المرعيه والنظام الأساسي للبنك، ويتمتع اعضاء مجلس الادارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لان يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الادارة من قبل اعضاء مجلس الادارة .
- يقوم أعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتاكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافات والحاكمية المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي .
- ينبثق عن مجلس ادارة البنك بموجب دليل الحاكمية المؤسسية اربع لجان من أجل تسيير أعمال البنك بشكل امن وسليم وفعال وتحديد مسؤولياتها وتخويلها بالصلاحيات اللازمة والية رفع التقارير للمجلس وهي اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة والتدقيق، لجنة ادارة المخاطر، و لجنة الحاكمية المؤسسية.

الية عمل مجلس الادارة

يتم عقد اجتماعات مجلس الادارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبحد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الادارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .

لجان مجلس الادارة

- مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولمساعدته في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعده على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وبكفاءة عالية، وترفع هذة اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذة اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (اربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة المراجعة والتدقيق، لجنة ادارة المخاطر ولجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافأت)، ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسبا

يعرف العضو المستقل على أنه العضو(سواء بصفته الشخصية أو ممثلا لشخص اعتباري) الذي لا يربطه بالبنك اي علاقة اخرى غير عضويته في مجلس الادارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أمور خارجية، ويتضمن الحد الادنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

- أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس ما لم يتم الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية .
- أن لا تربطه بأي اداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية
- أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس
- أن لا يكون شريكا للمدقق الخارجي أو موظفا لديه وان لا تربطه علاقة بالمدقق او أي من المؤسسات التابعه له.
- أن لا يعمل في مؤسسة تقدم خدمات استشارية أو مهنية او غيرها من الخدمات للبنك أو لأي من المؤسسات التابعة له .
- أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص في الأمور المالية والمصرفية

اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التاكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذة الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا وتتألف اللجنة برئاسة رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من السادة عبد الرحيم جردانه، م. وليد الاحمد وصالح احميد.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة فيما يتعلق بـ :

التسهيلات :

- اجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرارات وتوصيات لجنة ادارة المخاطر والمعايير المصرفية قبل اعتمادها بشكلها النهائي من قبل مجلس الادارة وكذلك مراجعتها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- اقرار الخطط التسويقية المعدة من الادارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها .
- التاكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتاكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية للبنك من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل .

الاستثمارات :

- اجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الاستثمارية والية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة ادارة المخاطر وكذلك مراجعتها وتحديثها دوريا والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير المصرفية وعرضها على مجلس الادارة للمصادقة عليها .
- موافقة اللجنة على الاستثمار وامتلاك الاوراق المالية المختلفة وفقا للصلاحيات المحددة من قبل مجلس الادارة .
- الاطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك وأوضاع الاسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من اداء مهامها بكفاءة ومهنية .
- التاكد من التزام الادارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذة الاستثمارات .

لجنة المراجعة والتدقيق :

تم انتخاب لجنة المراجعة والتدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة الماليه، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم اعداد محاضر لهذة الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا، وتتألف اللجنة برئاسة السيد زياد البرغوثي وعضوية كل من السيد دريد اكرم جراب وم.عاهد بسيسو .

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التاكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتاكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.

- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطه بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها .
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعيين/ انهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل اجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو اي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها .
- ان مسؤولية لجنة المراجعة والتدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الادارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

لجنة ادارة المخاطر:

تم انتخاب لجنة ادارة المخاطر من خمسة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا وتتألف اللجنة برئاسة السيد جمال فريز/ ممثل البنك الاستثماري وعضوية كل من السادة دريد اكرم جراب، زياد البرغوثي، م.عاهد بسيسو و لؤي قواس / ممثل صندوق الاستثمار الفلسطيني .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة فيما يتعلق بـ :

مخاطر الائتمان :

- مراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والمخاطر لدى البنك قبل اعتمادها بالشكل النهائي من مجلس الادارة .
- الاطلاع على تقارير لجنة التسويات حول التسويات ومعاملات الجدولة التي تم تنفيذها والأسباب التي ادت الى التعثر .
- تقييم مخاطر المنتجات الجديدة واقرارها .
- مراجعة حجم المخاطر المقبولةRisk Appetite التي يمكن ان يتحملها البنك ويعمل بها.
- مراجعة وتقييم مدى كفاية رأس المال .
- مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني الداخلي .
- مراجعة التقارير الدورية لمختلف دوائر الائتمان.
- المراجعة الدورية لمدى كفاية المخصصات.
- اقرار التركزات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- مراجعة التركزات الائتمانية حسب التصنيف الائتماني، القطاع الاقتصادي، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان والضمانات
- مراجعة التقلبات الاقتصادية والتغيرات في هيكل ونوعية المحفظة ان وجدت .
- مراجعة ظواهر ومؤشرات تنبه الى تعثر التسهيلات

مخاطر السوق :

- مراجعة سياسة مخاطر السوق لدى البنك قبل اعتمادها من مجلس الادارة .
- مراجعة التقارير الدورية عن نتائج اعمال وحدة مخاطر السوق .
- مراجعة السيولة القانونية للبنك .
- مراجعة المحفظة الاستثمارية ومدى توافقها مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
- تقييم الادوات الاستثمارية .
- توزيع الاستثمارات حسب نسب الاستثمار حسب المنطقة الجغرافية وحسب القطاعات الاقتصادية .
- مراجعة وتقييم مخاطر اسعار الفائدة ، اسعار صرف العملات الاجنبية ،مخاطر الاسهم وسندات البنك، السيولة .

ج: مخاطر التشغيل (العمليات) :

- مراجعة سياسة مخاطر العمليات لدى البنك قبل اعتمادها مجلس الادارة .
- اقرار ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) لوحدات البنك المختلفة .
- تقييم واقرار التوصيات المقترحة للحد من مخاطر العمليات .
- تحديد الفجوة الرقابية المقبولة للوحدة
- مراجعة التقارير الدورية لوحدة مخاطر العمليات
- مراجعة تحليل قاعدة بيانات الاخطاء التشغيلية بشكل دوري(نصف سنوي)

هذا بالاضافة الى أن من مهام اللجنة أيضا تحديد وادراك كافة أنواع المخاطر الاخرى بما يشمل مخاطر السيولة ومخاطرعدم الامتثال ومخاطر السمعة واية مخاطر اخرى ويتم مواكبة كافة التطورات التي تحدث على ادارة المخاطر داخل البنك والتاكد من التزام الادارة التنفيذية بسياسات ادارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المرسومة ورفع تقارير طارئة ودورية الى مجلس الادارة أولا بأول .

لجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافات :

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من خمسة اعضاء من مجلس الادارة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذة الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا وتتألف اللجنة برئاسة رئيس مجلس ادارة البنك السيد اكرم جراب وعضوية كل من السادة عبد الرحيم جردانه، جمال فريز/ ممثل البنك الاستثماري وليد الاحمد ولؤي قواس/ ممثل صندوق الاستثمار الفلسطيني.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة :

- اعداد دليل الحاكمية المؤسسية وسياسة منح المكافات المالية حسب القوانين والتعليمات والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص واعتمادها من مجلس الادارة .
- تعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة والممارسات السليمة والتاكد من انشاء علاقة بناءة ما بين ادارة البنك واعضاء مجلس الادارة وترويج الثقافة المؤسسية التي تشجع على النقد البناء والاراء البديلة وتحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والمرجعية للاداريين على مختلف مستوياتهم الادارية .
- التاكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بوضع أنظمة واجراءات محكمة والية اشراف فاعلة وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .
- مراجعة سنوية لدليل الحاكمية وسياسة منح المكافات من خلال جهات مستقله عن الادارة والتاكد من التزام الادارة التنفيذية بقواعد ممارسات منح المكافات الصادرة بهذا الخصوص وتوافقها مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
- التاكد من ان سياسات منح المكافات كافية لاستقطاب اشخاص مؤهلين للعمل في البنك وتحافظ على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالاعمال المصرفية في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بمكافات وبدلات رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسين في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بتعيين المدير العام على ان يتمتع بالشروط التي نصت عليها تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وكذلك المدراء التنفيذيين .
- التاكد من أن سياسة منح المكافات تاخذ بعين الاعتبار كافة انواع المخاطر التي تعرض لها البنك والموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر والتنسيق مع لجنة المخاطر و/أو دائرة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة .
- تقوم اللجنة بالتاكد من استقلالية دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي ومن وجود هيكل منح المكافات المالية المتعلقة بهم .
- التاكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة في هذا الدليل .
- التاكد من قيام ادارة البنك بالافصاح في البيانات المالية السنوية عن المعلومات الخاصة بمنح المكافات المالية لرئيس واعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا والدوائر الرقابية والموظفين المتعاقد معهم من جهات خارجية .
- توفير المعلومات والملخصات لمجلس الادارة والتاكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي .

امانة سر مجلس الادارة

تنبع اهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللجهات الرقابية من كونها السجل الدائم للاعمال التي قام بها المجلس، وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك، كما انها تعتبر الاثبات القانوني للاجراءات التي قام بها المجلس او لجانه، وللاحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعا لحدوث اي التباس .

وبناء عليه ولاهمية الدور الذي يقوم به امين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تنحيته بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه .

علاقة مجلس الادارة بالادارة التنفيذية

تتحدد مسؤولية مجلس الادارة في الرقابة على ادارة البنك، في حين تكون مسؤولية الادارة التنفيذية في ادارة الاعمال اليومية للبنك ومن مسؤولياتها ما يلي :

- وضع واعداد خطط العمل لتحقيق استراتيجية البنك وذلك عن طريق عملية تخطيط شاملة لكافة دوائر البنك .
- اعداد وتطوير سياسات واجراءات ادارة مختلف انواع المخاطر وتنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة من المجلس .
- اعداد الموازنات التقديرية كاداة من ادوات التخطيط والرقابة .
- اعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس .
- تنفيذ العمليات وتطبيق السياسات المعتمدة من المجلس .
- اعداد وتطوير الوصف الوظيفي لكافة الوظائف والمهام القائمة في البنك .
- التحقق من كفاية وسلامة نظم المعلومات ودقة التقارير الصادرة عنها وشموليتها وتلبيتها لاحتياجات البنك والمتطلبات الرقابية .
- التحقق من فعالية اجراءات الرقابة الداخلية والضبط الداخلي في كافة عمليات البنك .
- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الاداري .
- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والخارجي واية جهات اخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الامثل .
- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الادارة التنفيذية عن توفر انظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة .
- صياغة ميثاق اخلاقيات العميل الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الادارة وتعميمه على كافة المستويات الادارية في البنك .
- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع احدث التطورات والتقنيات .
- رفع تقارير دورية لمجلس الادارة .
- اية امور اخرى تناط بها من قبل مجلس الادارة .

بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .
- يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال وادارة المخاطر.

التدقيق الداخلي :

يدرك البنك ان وجود ادارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز انظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الاول والاطار العام لادارة المخاطر المتعلقة بانشطة البنك المختلفة .

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتمادة من مجلس الادارة .
- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي .
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفاعلية الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك .
- اعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة والتدقيق
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى لجنة المراجعة والتدقيق .

دائرة الامتثال :

تعتبر وظيفة الامتثال وظيفة مستقلة تحدد وتقوم وتقدم النصح والارشاد وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في البنك، كذلك تهدف هذة الوظيفة الى التاكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات والارشادات وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.

وفيما يلي الاطار العام لعمل دائرة الامتثال :

- اعداد دليل عمل مراقبة الامتثال وتطويره ومراجعته بشكل دوري واعتماده من مجلس الادارة وتعميمه على كافة موظفي البنك.
- تحديد وتقويم مخاطر عدم الامتثال التي يتعرض لها البنك واعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة واية ارشادات وادلة ذات علاقة .
- مراقبة امتثال دوائر وفروع البنك ورفع التقارير المتعلقة بذلك من خلال تطبيق نظام الي لادارة مخاطر الامتثال وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتاكيد الامتثال بها لدائرة مراقبة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة .
- تطبيق وتعميم السلوك المهني على كافة موظفي البنك
- التاكد من تطبيق البنك للممارسات المصرفية السليمة تحقيقا لقاعدة اعرف عميلك ومن قيام البنك بالالتزام بالقوانين والاجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الاموال .
- متابعة شكاوي واقتراحات العملاء ودراستها والعناية بها بالتحقق من ملابساتها وايجاد حلول مناسبة لها بالتعاون مع وحدة جودة الخدمة والجهات المعنية .
- رفع التقارير الدورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن المجلس .
- تعزيز وعي موظفي البنك وتدريبهم في الجوانب الخاصة بالامتثال .
- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك .

ادارة المخاطر :

تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط بلجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة وترفع تقاريرها الدورية للجنة وتشمل مسؤوليات ادارة المخاطر في البنك ما يلي :

- اعداد سياسة المخاطر لكافة انواع المخاطر واعتمادها من مجلس الادارة .
- التعرف وقياس ومراقبة والسيطرة وكذلك ابداء التوصيات اللازمة لتخفيف المخاطر التي تواجه البنك وضمن اعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك .
- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من مجلس الادارة والتاكد من موائمة المخاطر القائمة مع المخطط لها .
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر .
- تزويد مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك .
- يقوم البنك بتضمين التقرير السنوي معلومات كافية عن دائرة ادارة المخاطر وبشكل خاص هيكلها وعملياتها والتطورات التي حصلت عليها .
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر (Risk Awareness) لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والاساليب الحديثة لادارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بادارة المخاطر .
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته واجراءاته .
- تقوم الدائرة بتطبيق اختبارات فحص التحمل " Stress Testing" بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة وقد تم افتراض بعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل وتم احتساب تاثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية راس المال .
- تقوم الدائرة باعداد تقارير فحص التحمل "Stress Testing" بشكل نصف سنوي ورفعها الى الادارة العليا وذلك بهدف الاستفادة منها في تحديد وتعديل سياسات عمل البنك وادارة المخاطر وتطوير خطط الطوارئ .

وضمن هيكل ادارة المخاطر، فان لكل وحدة من وحدات البنك اهدافا محددة فيما يتعلق بتطوير ادارة مخاطر البنك وذلك وفقا لافضل الممارسات والمعايير الدولية والتعليمات النافذة وفي اطار الالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وعلى النحو التالي:

مخاطر الائتمان

ان العملية الائتمانية في البنك هي عملية مؤسسية ومبنية على احكام وتقوم على الاسس التالية :

- حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الادارة ومن ثم ارسالها الى وحدات الاعمال المختلفة، ويتم مراجعة هذة الحدود بشكل دوري ومراقبتها واجراء اية تعديلات ضرورية عليها .
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتاكد من القرارات الائتمانية تؤخذ من قبل لجنة وليست فردية مع توفير اعلى مستوى من الاستقلالية .
- صلاحيات ائتمانية متدرجة وفقا لمستويات المخاطر لكل لجنة ائتمانية على مستوى المناطق والادارة العامة .
- معايير واضحة للعملاء / السوق المستهدف والمستوى المقبول للاصول الائتمانية .
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعمق يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و / أو عملية ائتمانية .
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقا لمؤشرات محددة للاداء .
- تقييم ومتابعة مستمرة لاية تركزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها .
- التاكد من فاعلية وقدرة نظام الانذار المبكر بشكل مستمر لتحديد وكشف المخاطر المحتملة .
- منهجيات موضوعية ومنظمة لتقييم الجدارة الائتمانية / التصنيف الائتماني مبنية على اسس كمية ونوعية بالاضافة الى جوانب الخبرات المختصة .
- انظمة لادارة حدود الائتمان تمكن البنك من الرقابة الفعالة للتعرضات الائتمانية بشكل يومي على مستوى المقترض والقطاعات والتصنيف الائتماني وانواع التسهيلات المصرفية المختلفة .
- ادارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وادارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتاكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة ووضع الاليات المناسبة للمتابعة المستمرة .
- المراجعة الدورية او عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل افرادي للتاكد من عدم وجود اية مؤشرات سلبية او تراجع تستدعي اتخاذ اجراءات احترازية أو وقائية

ويستمر البنك في تحسين ورفع مستوى كافة الجوانب اعلاه حرصا منا على مواكبة التغيرات والتحديات في بيئة الاعمال والصناعة المصرفية والمتطلبات المتزايدة للجهات الرقابية، كما يولي البنك اهمية كبيرة لتطوير المهارات ورفع مستوى الكفاءات والخبرات من خلال التركيز على انخراط كوادره العاملة في هذا المجال بدروات وبرامج تدريبية نوعية لتاهيلهم لاداء واجباتهم ومسؤولياتهم بكفاءة واقتدار .

مخاطر السوق

ان البنك يتبع سياسات مالية واستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجة محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في قائمة المركز المالي الموحد او خارجها وكذلك يعمل البنك على تاسيس وحدة مخاطر السوق ضمن دائرة ادارة المخاطر ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والانظمة الالية واناط بها مهام ادارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية :

- اعداد سياسات واجراءات عمل لادارة مخاطر السوق .
- اقرار السياسات واعتمادها من مجلس الادارة وسلطة النقد الفلسطينية .
- تطوير ادوات قياس ونماذج مناسبة لادارة مخاطر السوق
- مراقبة السقوف الاستثمارية
- رفع تقارير دورية الى لجنة الاستثمار ولجنة ادارة المخاطر عن التركزات الاستثمارية وتقارير وقف سقف الخسارة .

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتادية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذة المخاطر تتولى ادارة البنك مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة من قبل مجلس الادارة التي تحدد اسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وادارة مخاطر السيولة
- اعداد خطة لادارة ازمات السيولة بما يتلائم مع متطلبات سلطة النقد الفلسطينية وتتضمن اجراءات متخصصة لادارة ازمة السيولة ولجنة متخصصة لادارة ازمة السيولة وخطة توفير سيولة في الحالات الطارئة (Liquidity Contingency plan)
- تطوير ادوات قياس وادارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال تقرير مخاطر السيولة ومراقبة سقوف وجودة المحفظة الاستثمارية .
- تحديد مصادر الاموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها .
- الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة لمواجهة الالتزامات
- الموائمة بين اجال الموجودات والمطلوبات والاخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة
- رفع التقارير الدورية الى لجنة الاستثمار ولجنة ادارة المخاطر / التنفيذية ومجلس الادارة

المخاطر التشغيلية

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة أو تنشأ نتيجة احداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية وقد تم تاسيس وحدة لادارة مخاطر التشغيل ضمن دائرة ادارة المخاطر وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة ، ويتولى البنك ادارة مخاطر التشغيل ضمن الاسس التالية :

- اعداد سياسة مخاطر التشغيل واعتمادها من مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالاضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر .
- انشاء Risk Profile يتضمن كافة انواع مخاطر التشغيل والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودروية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك .
- التاكد من كفاءة عمل الاجراءات الرقابية للحد من هذة المخاطر وتحديث الـ Risk Profile اولا باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل
- بناء قاعدة بيانات بالاخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذة الاخطاء ونوعيتها الى مجلس الادارة
- تزويد لجنة ادارة المخاطر / مجلس الادارة والتنفيذية بكشوفات دورية تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك

المخاطر الاستراتيجية :

يمارس البنك اعماله ضمن اسس ومعايير تخطيط استراتيجي شامل محددة بشكل دقيق، حيث يقوم مجلس الادارة والادارة التنفيذية للبنك وبشكل دوري بدراسة وتحليل تاثير عمليات البنك الرئيسية على استراتيجيته، بما في ذلك ظروف العمل الداخلية والخارجية وتاثيرات المنافسة ومتطلبات العملاء والتغيرات في القوانين والتعليمات وانظمة المعلومات وانظمة البنك الحالية .

يعتمد البنك لاهدافة المحددة بدقة على مبدأ اساسي وهو قدرته على الاستفادة من شبكة فروعه الواسعة وقدرته على تعزيز قاعدة العملاء القوية وكذلك الاستمرار في تحسين وتطوير منتجاته وخدماته المصرفية المقدمة والمحافظة على موقفة(مركزه) المالي السليم.

التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي مستوى اخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بابداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمدا من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلاً على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويجب على البنك تغيير المدقق بحد ادنى مرة كل خمس سنوات .

مهام ومسؤليات المدقق الخارجي :

- تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
- الالتزام بمتطلبات الحد الادنى من معايير الافصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
- التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
- تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
- حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للاجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين .
- العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا على ما يلي :
  - اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
  - رايه حول مدى كفاية انظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
  - التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبنوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية على النحو التالي :

- **النزاهة**: حيث تضمن الميثاق ان موظفي البنك ملتزمون بأن اموال المودعين امانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها، وعدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك، وعدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية، والمحافظة على الموضوعية وعدم التاثر بالعلاقات الشخصية، وعدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين
- **الامتثال للقوانين**: حيث تناول الميثاق التزام الموظفين بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وادلة العمل لديه وايلاء العناية اللازمة في مكافحة عمليات غسل الاموال وعدم اصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الادارة .
- **الشفافية**: وقد تناول الميثاق التزام موظفي البنك بصحة الارقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذة البيانات وكفايتها وتوقيعها وتوافقها مع المعايير بالاضافة الى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والانشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والاضرار .
- **الولاء للبنك**: وهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة ورؤية البنك وتحويل شعار البنك الى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالاضافة الى الايجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة والدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر العام والسلوك وحسن التعامل ، الحرص على سمعة البنك وانجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الافصاح عن اسرار العمل واستئذان الادارة قبل الادلاء باي تصريح يتعلق بالبنك باي وسيلة اعلامية .

العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم .
- يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهه للمساهمين بشكل عام .
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته

الشفافية والافصاح

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذة المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك .

الاطار العام للشفافية والافصاح :

- يقوم مجلس الادارة بالتاكد من قيام الادارة التنفيذية بالافصاح وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ولمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)
- تتابع ادارة البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الافصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس على تقاريره المالية .
- يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الاخرى والجمهور بشكل عام .
- يلتزم البنك باستخدام موقعه الالكتروني على شبكة الانترنت لتعزيز الافصاح والشفافية وتوفير المعلومات بشكل محدث

باللغتين العربية والانجليزية

- نشر التقارير المالية والحسابات الختامية في جريدتين محليتين .
- يتضمن التقرير السنوي وكجزء من الالتزام بالشفافية والافصاح الكامل وعلى وجه الخصوص الامور التالية :
  - دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك ومدى الالتزام به .
  - معلومات كاملة عن اعضاء مجلس الادارة تتضمن المؤهلات والخبرات ومقدار حصته من راس المال ووصفه كتنفيذي او مستقل او غير تنفيذي، عضويته في لجان المجلس وتاريخ التعيين في المجلس، اي عضويات في مجالس ادارة اخرى، بالاضافة الى المكافات والرواتب التي حصل عليها، واية قروض ممنوحة له من البنك واي عمليات بين البنك والعضو او شركاته او الاطراف ذوي الصلة به .
  - ملخص لمسؤوليات ومهام اللجان المنبثقة عن المجلس .
  - ملخص عن سياسات المكافات لدى البنك ورواتب ومكافات الادارة التنفيذية العليا
  - شهادة المجلس بكفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية .
  - وصف لهيكل ونشاطات ادارة المخاطر والامتثال .
  - المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك

السرية وأمن المعلومات

تقوم ادارة البنك باتخاذ كافة الإجراءات و التدابير المناسبة و الملائمة للحفاظ على معلومات العملاء الشخصية بشكل آمن يضمن حمايتها من الفقدان أو الدخول غير المصرح به أو إساءة الاستخدام أو التعديل و الإفصاح غير المصرح بهما، و من أهم التدابير المعمول بها في البنك لحماية المعلومات الشخصية لعملاء البنك :

الإجراءات و التدابير المشددة لحماية امن المعلومات والتكنولوجيا التي يستخدمها البنك للوقاية من عمليات الاحتيال والدخول غير المصرح به إلى أنظمة البنك.

التحديث المنتظم والدوري لإجراءات و ضوابط الحماية التي تفي أو تزيد عن المعايير المصرفية.

إن موظفي البنك مؤهلين و مدربين على احترام سرية المعلومات الشخصية لعملاء البنك.

معالجة اقتراحات وشكاوي العملاء

تولي ادارة البنك اهمية خاصة لأقتراحات وشكاوي العملاء من خلال توفير كافة الوسائل المتاحة لعملاء البنك بشكل خاص وللمهتمين بشكل عام للتعبير عن ارائهم واقتراحاتهم سواء كان ذلك عن طريق الهاتف، الفاكس، البريد الالكتروني، حضور العميل الشخصي ومن خلال نماذج الاقتراحات المتوفرة في كافة فروعنا ومكاتبنا ويتم معالجتها بالطرق المثلى، حيث تساهم كل وحدة من وحدات البنك في الحد من الشكاوي والاخذ باقتراحات العملاء لمساهمتها في تطوير المنتجات وتحسين مستوى البيئة الرقابية لدى البنك.

المؤشرات المالية

استمر البنك بتحقيق النتائج المميزة في العام 2011 محققاً بذلك مزيداً من النمو في المؤشرات المالية الأساسية وفقاً لرؤيتنا وخططنا الإستراتيجية والتي بدأناها خلال الأعوام السابقة والتي أدت إلى النهوض بالبنك ليتبوأ المواقع الريادية المصرفية في فلسطين

المؤشرات المالية

العائد على حقوق المساهمين
(%)

وهو ناتج قسمة صافي الارباح بعد الضرائب على متوسط صافي حقوق المساهمين

2011	8.7 %
2010	9.1 %
2009	5.9 %
2008	-12.9 %
2007	2 %

الارباح قبل الضرائب
(بملايين الدولارات)

وتمثل الارباح قبل الضرائب إجمالي الايرادات مخصوما منها المصاريف التشغيلية

2011	6.5
2010	6.4
2009	4.3
2008	-5.2
2007	0.8

إجمالي الدخل
(بملايين الدولارات)

نمو إجمالي الدخل بنسبة 34.8٪ عن العام السابق ليصل إلى 25.2 مليون دولار

2011	25.2
2010	18.7
2009	16.2
2008	9
2007	6.1

صافي إيراد الفوائد والعمولات
(بملايين الدولارات)

شكلت صافي إيراد الفوائد والعمولات ما نسبته 82.5٪ من إجمالي الدخل

2011	20.8
2010	14.9
2009	12.6
2008	8.4
2007	5.5

أهم المؤشرات المالية
(بملايين الدولارات)

النمو (%) 2011	2011	2010	2009	2008	2007	
% 9.7	467.7	426.5	330.1	259.5	251.5	مجموع الموجودات
% 44.9	288.4	199.0	121.2	128.5	43.2	صافي التسهيلات
% 10.0	338.1	307.5	217.1	157.8	105.1	ودائع العملاء
% 8.3	54.6	50.4	46.8	44.0	48.3	حقوق المساهمين
% 4.5	4.6	4.4	2.7	(6.0)	1.0	صافي الربح

الودائع

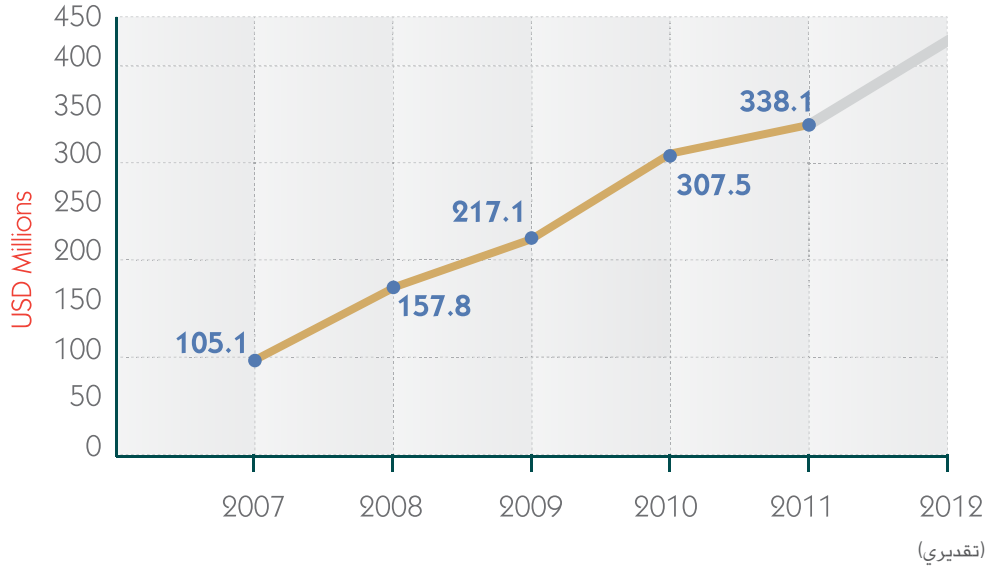

حقق البنك نمواً غير مسبوق في ودائع العملاء تجاوزت نسبته 222% خلال الأربع سنوات الماضية مما يعكس تعاظم ثقة العملاء بالبنك.

التسهيلات

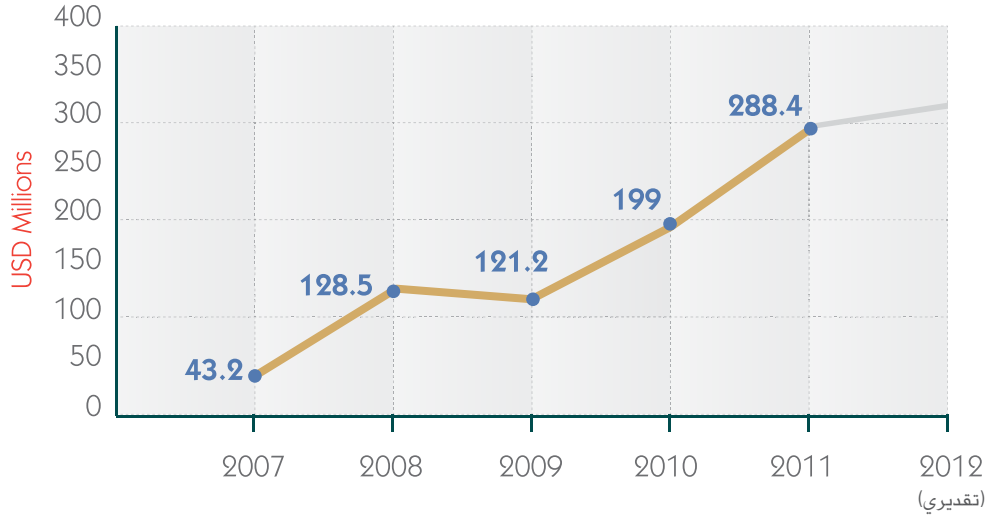

حيث تم توزيع محفظة التسهيلات على عدة قطاعات وبشكل مدروس يراعي حاجة السوق والعائد على الاستثمار مع ضبط المخاطر، حيث نمت صافي التسهيلات بنسبة تزيد عن 560%خلال الأربع سنوات الماضية.

أهم النسب المالية
(%)

2011	2010	2009	2008	2007	
% 1.0	% 1.0	% 0.8	% -2.3	% 0.4	صافي الدخل/مجموع الموجودات
% 82.5	% 79.7	% 77.8	% 93.3	% 90.2	صافي ايراد الفوائد والعمولات/إجمالي الايرادات
% 13.2	% 13.4	% 16.5	% 20.4	% 23.8	صافي حقوق المساهمين/المطلوبات
% 61.7	% 46.7	% 36.7	% 49.5	% 17.2	صافي التسهيلات/مجموع الموجودات
% 85.3	% 64.7	% 55.8	% 81.4	% 41.1	صافي التسهيلات/ودائع العملاء
% 22	% 23.13	% 25.80	% 28.90	% 31	نسبة كفاية رأس المال

الموجودات

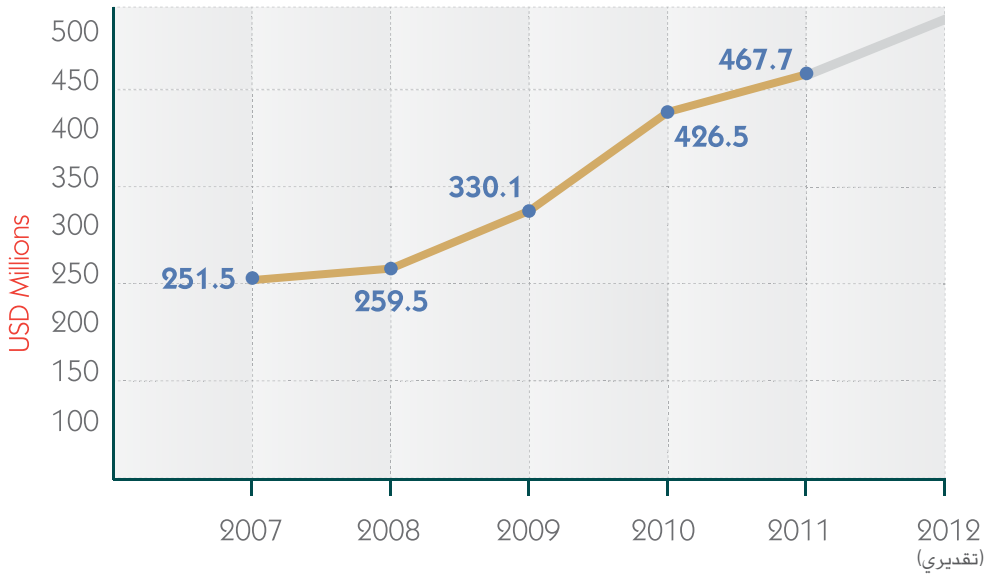

ركز البنك وخلال الفترة السابقة على تنمية الموجودات من خلال تنويع الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار الربحية وضبط المخاطر للحد الأدنى.

صافي إيراد الفوائد والعمولات

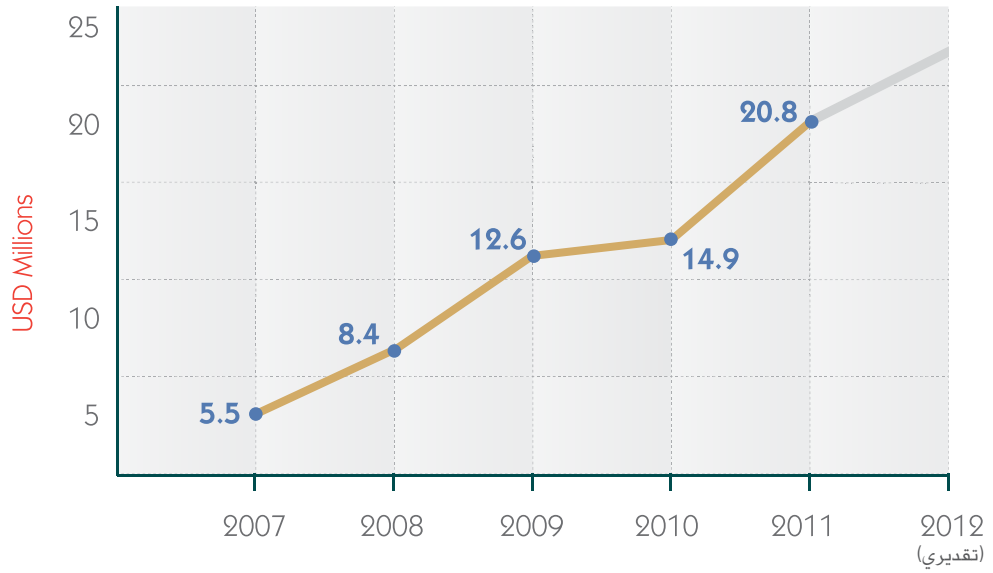

فكانت النتيجة الحتمية للتخطيط السليم والقرارات المدروسة أن تنامت صافي إيراد الفوائد والعمولات وبنسبة تزيد عن 270 %خلال الأربع سنوات الماضية مما يؤكد الاستغلال الأمثل لمصادر التمويل.

رأس المال البشري

يؤمن بنك القدس إيماناً راسخاً في رأسماله البشري ويعتبره أثمن الأصول التي تتكفل بدفع عجلة النمو فيه وتحقيق النجاح الدائم والمستدام له

دائرة رأس المال البشري

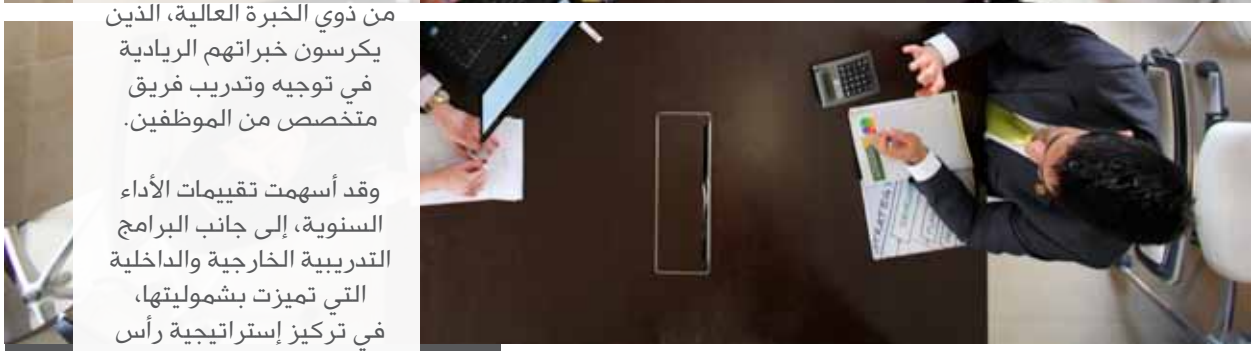

يزخر بنك القدس بالخبراء من ذوي الخبرة العالية، الذين يكرسون خبراتهم الريادية في توجيه وتدريب فريق متخصص من الموظفين.

وقد أسهمت تقييمات الأداء السنوية، إلى جانب البرامج التدريبية الخارجية والداخلية التي تميزت بشموليتها، في تركيز إستراتيجية رأس المال البشري وتوجيهها نحو تطبيق أعمال التطوير الأفقية والعمودية والنجاح في زيادة نسبة الترقيات الداخلية بين الموظفين

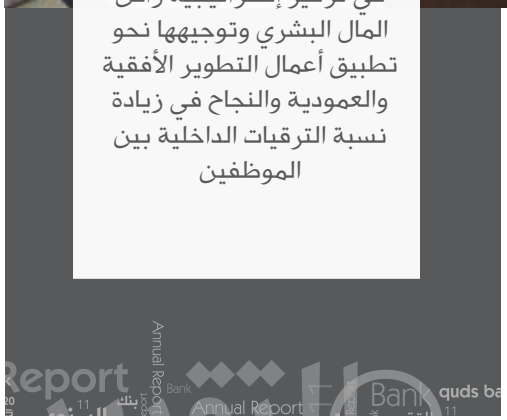

واليكم ملخص عن دائرة رأس المال البشري ...

رأس المال البشري

يؤمن بنك القدس إيماناً راسخاً في رأسماله البشري ويعتبره أثمن الأصول التي تتكفل بدفع عجلة النمو فيه وتحقيق النجاح الدائم والمستدام له. ففي السنة الماضية، ركّز بنك القدس على اختيار وتوظيف الأفراد المهنيين، الذين يتمتعون بمؤهلات متقدمة ومواهب فذة، بناءً على الإجراءات التي تضمن انتقاءهم بصورة شفافة وعلى أساس الاستحقاق والجدارة. وبالتوازي مع ذلك، انفرد بنك القدس بصورة وسمعة متميزتين في التوظيف، حيث يتبوأ مكانة تمكنه من اختيار أفضل الخبرات والمواهب واستقطابها للعمل لديه. وتتيح هذه الخاصية للبنك جذب الخبراء والموظفين المَهَرَة الذين يملكون القدرة على قيادة مستقبله. وقد تحقق هذا الأمر لبنك القدس من خلال عمله الدؤوب على تعزيز سياسة الباب المفتوح وتوفير وسائط الاتصال الداخلية التي تسمح لموظفيه بجميع فئاتهم بالمشاركة المتواصلة في إجراءات اتخاذ القرارات التي يعتمدها.
ويشجع بنك القدس موظفيه على التعبير عن أنفسهم من خلال مختلف القنوات والبرامج، من قبيل صفحة البنك على موقع الفيسبوك (Facebook) وعلى موقعه الإلكتروني وبريده الإلكتروني الداخلي. وقد أسهمت هذه السياسة في ترسيخ ثقافة بنك القدس التي تفسح المجال أمام كل موظف من موظفيه للمشاركة والمساهمة في قصة النجاح التي يسطّرها البنك بفخر واعتزاز.

ينعكس توسُّع بنك القدس في نمو القوة العاملة فيه بما نسبته 40٪ خلال العام 2011، ويبلغ متوسط أعمار الموظفين فيه 23 عاماً. وما يزال البنك يزخر بنك القدس بالخبراء من ذوي الخبرة العالية، الذين يكرسون خبراتهم الريادية في توجيه وتدريب فريق متخصص من الموظفين. ويمثل بنك القدس مؤسسة مصرفية فتية تنبض بالنشاط والحياة وتوفر منتجات وخدمات راقية ومتطورة لعملائها. وتحدد مجموعة المهارات والمعارف الفريدة التي ينفرد بها بنك القدس معالم الثقافة التي تسير به نحو تبوُّء موقع الريادة والصدارة بين أقرانه من البنوك في فلسطين. ولا يغيب عن بنك القدس المساواة بين الجنسين، حيث تشكّل الموظفات فيه ما نسبته 35٪ من إجمالي العاملين لديه. كما تتيح المواهب المتعددة والمتنوعة التي يزخر بها بنك القدس التواصل مع النطاق الواسع من عملائه وتلبية احتياجاتهم على أتم وجه.

وإذ يدرك بنك القدس أن نموه المستدام يعتمد على تطوير موظفيه وتدريبهم، فلا يألو البنك جهدا في توجيه الاستثمارات الكفيلة ببناء مهاراتهم وتنميتها والارتقاء بها. ففي هذا السياق، **أطلق بنك القدس خلال العام 2011 الدورات التدريبية في مجال المبيعات بغية تعزيز الثقافة المرتكزة على خدمة العملاء وضمان الوفاء باحتياجاتهم وضمان التفوق والتميز في تقديم الخدمات لهم**. وفضلاً عن ذلك، باشر بنك القدس تطوير خبراته في مجال المخاطر والامتثال من أجل المحافظة على جهوزيته واطّلاعه الدائم على كافة المستجدات التي تطرأ على الإجراءات الإدارية المرعية فيها، وذلك بما ينسجم من تركيز سلطة النقد الفلسطينية على هذه المجالات ومن أجل ضمان تطبيق أنظمة الرقابة المالية المناسبة التي تكفل تقليص المخاطر وأعمال التزوير. كما شهدت برامج التدريب المستمر الداخلية التي نفذها فريق من خبراء البنك تقدماً ملموساً خلال العام 2011، حيث تطرقت هذه البرامج إلى مجالات متنوعة ومتعددة تحتاج إلى التطوير والتحديث الدوريين.

وعلاوةً على ما تقدم، يركز بنك القدس على الاحتفاظ بموظفيه الذي يتمتعون بالمواهب والمهارات الفريدة من خلال إدارة الأداء الفعالة والناجعة، بحيث يتاح لكل موظف فرصة لإثبات إنجازاته وإبداعاته ويحظى بالمكافأة لقاء إسهامه في النتائج التي يحرزها البنك. وهذا يضمن للبنك تحقيق إنتاجية عالية على جميع المستويات والالتزام بالثقافة التي ترتكز على الأداء. وقد أسهمت تقييمات الأداء السنوية، إلى جانب البرامج التدريبية الخارجية والداخلية التي تميزت بشموليتها، في تركيز إستراتيجية رأس المال البشري وتوجيهها نحو تطبيق أعمال التطوير الأفقية والعمودية والنجاح في زيادة نسبة الترقيات الداخلية بين الموظفين.

إن بنك القدس يؤمن برأسماله البشري. ففي العام 2011، صمم البنك ونفذ برامج وممارسات متدرجة تستهدف إسناد فريقه ودعمه في مواصلة العمل الحثيث على إضفاء قيمة فريدة وخبرات مالية لعملائه في طريقه نحو تبوُّء المرتبة الأولى والمرجعية المالية الأولى لكل أسرة ومشروع أعمال في فلسطين.

يبلغ عدد موظفي البنك 448 موظف /ة لعام 2011 مقارنة ب 353 في عام 2010:

المؤهل العلمي	العدد
ماجستير	17
بكالوريوس	302
دبلوم	57
توجيهي	40
دون التوجيهي	32

لقد اهتمت دائرة راس المال البشري بتعزيز قدرات موظفي بنك القدس وذلك بمشاركة الموظفين باكثر من برنامج تدريبي لمختلف التخصصات:

عدد الموظفين	448
عدد برامج التدريب	65
عدد المشاركين ببرامج التدريب	424

{لقد كان 2011 عاماً محورياً في الاستثمار في رأس المال البشري}

المسؤولية المجتمعية

التزامنا بالمساهمة في مختلف انشطة وفعاليات المجتمع هو التزام عميق نابع من منهجية مدروسة وبمسؤولية عالية وبامكانياتنا المتاحة. لمساندة ودعم شرائح المجتمع المختلفة وبهدف تحقيق الاثر الافضل والاكبر للشرائح المستهدفة فنحن نقدم رعايتنا وتبرعاتنا بكل تواضع ونحرص دوما على تنميتها

المسؤولية المجتمعية

يعي بنك القدس دوره المجتمعي جيداً، وعلى هذا الأساس قام بدعم ورعاية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفعاليات والنشاطات المختلفة التي تبلي احتياجات فئات المجتمع المحلي.

ان التزامنا بالمساهمة في مختلف انشطة وفعاليات المجتمع هو التزام عميق نابع من منهجية مدروسة وبمسؤولية عالية وبامكانياتنا المتاحة. لمساندة ودعم شرائح المجتمع المختلفة وبهدف تحقيق الاثر الافضل والاكبر للشرائح المستهدفة فنحن نقدم رعايتنا وتبرعاتنا بكل تواضع ونحرص دوما على تنميتها.
فإلى جانب العمل الاقتصادي يُظهر البنك بفخر واعتزاز وجهه الانساني في هذه الزاوية وبخاصة في ظل الاوضاع الاستثنائية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني.

ونحن دوماً يحذونا الامل بان ما نقدمه من واجب يحقق فائدة مرجوة، فالجود والكرم متأصل ببنك القدس وابوابنا مفتوحة لابنائنا.

قسم البنك انشطته الى عدة مجالات متنوعة تغطي كافة تطلعات واحتياجات شعبنا بما يتناسب وموازنة المسؤولية المجتمعية وهوية وصورة بنك القدس مع توازن مسؤول بين الربحية والمسؤولية المجتمعية. شارك البنك بملتقى المسؤولية المجتمعية الاول عام 2010 وهو عضو في لجنته ممثلاً بمعالي المدير العام. كما وقع البنك على وثيقة اطار سياسات عامة وواضحة للمسؤولية المجتمعية والتزم بهذه الوثيقة وذلك بتخصيص 2 % من صافي الارباح القابلة للتوزيع ليتم صرفها في مجالات المسؤولية المجتمعية، حيث بلغت عام 2011 حوالي 170,000$. وتم تكريم البنك في الملتقى لنشاطه في هذا المجال.

الفئات المستهدفة من رعايات وتبرعات وانشطة البنك:

- الأطفال والشباب
- المرأة
- الفئات المهمشة
- ذووي الاحتياجات الخاصة
- المرضى الفقراء غير القادرين على العلاج
- اصحاب المواهب والمبدعين في المجتمع
- الطلبة المتفوقين
- منظمات المجتمع المدني
- الجهات الرسمية ذات العلاقة،

والفعاليات الوطنية الداعمة للمجتمع الفلسطيني دون ان يكون لهذه الفعاليات اي صبغة سياسية او دينية معينة.

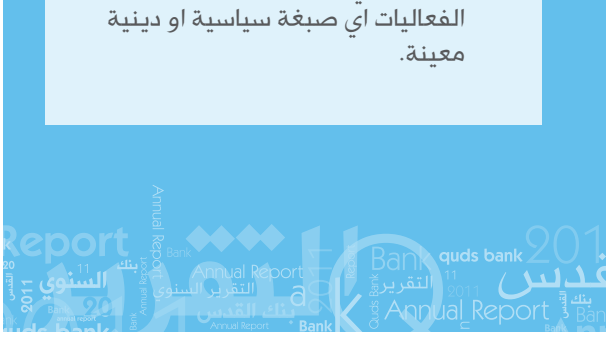

مسؤوليتنا المجتمعية خدمة إنسانية ورسالة صدق وعنصر أساسي في نجاحنا واستمراريتنا ...

الرعايات:

الرعايات هي اهتمام ومساهمة البنك في مختلف الانشطة والفعاليات المتاحة بهدف التواجد والاندماج الدائم من خلال تعميم الفائدة بين مختلف شرائح وفئات المجتمع وبهدف الترويج والتسويق لاسم وخدمات البنك وهي ذات مردود تسويقي واعلاني واعلامي يهدف اولاً واخيراً لتوطيد صورة البنك الذهنية بالاضافة الى بيع منتجات البنك والترويج لكافة خدماته.

نسبة تقسيم الرعايات حسب طبيعة النشاط

تصنيف الرعايات حسب ما اعتمدته جمعية البنوك في فلسطين

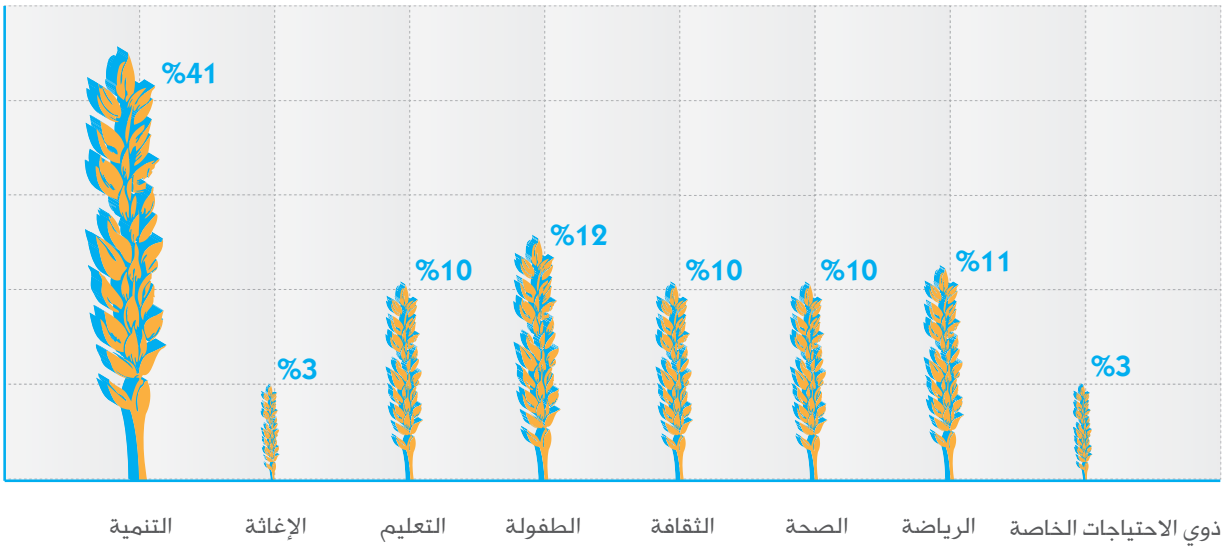

التبرعات:

ان التبرع الذي يقدمه البنك ضمن المسؤولية المجتمعية ليست صدقة وهي ليست عملا خيريا وإنما هي استثمار في المجتمع، وتلبية لاحتياجاته الإنسانية والاحتياجات الضرورية والمعيشية ذات الطابع التنموي التي يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة أو مشاريع خيرية تمكن الكثيرين من الاستفادة منها. على الرغم من ضعف مردودها الإعلاني والتسويقي فهي في أغلب الأحيان مساعدة انسانية.

نسبة تقسيم التبرعات حسب النشاط

مسؤولية البنك المجتمعية حسب طبيعة النشاط

أولاً: التنمية

وهي مشاركة تهدف إلى إحداث تغيرات نوعية وتحفيز واستثمار كافة الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .وساهم البنك بعدد كبير من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي $75,000.

التنمية	المبلغ بالدولار
المشاركة بجناح بمعرض عريس وعروس بفندق الموفينبك	3,000
رعاية مهرجان مرج ابن عامر	5,000
رعاية فعالية العرس الجماعي في قرية سلواد	1,000
رعاية مهرجان القدس 2011مركز يبوس الثقافي/ القدس	5,000
رعاية جزء من مستلزمات المخيم الصيفي لأبناء العاملين في الأجهزة الأمنية	580
رعاية حفل استقبال الموظفين الجدد في جامعة النجاح	1,739
رعاية الإحتفال الجماهيري الحاشد بمناسبة الأول من أيار	10,000
رعاية ورشة عمل للتحضير لنقابة تجار المواد الزراعية «مجلس الخضار الفلسطيني»-نابلس	735
رعاية حفل المصالحة الوطنية بفندق الديرة في غزة	1,739
رعاية الموجة المفتوحة لعيد الأم وحفل عيد الأم	663
رعاية احتفالية مرور 15 عاماً على تأسيس موقع أطلس الرياضي الإلكتروني	1,029
رعاية ورشة عمل لنقابة العاملين في الوظيفة العمومية	950
رعاية أنشطة تنموية محافظة نابلس للعام 2011	10,000
التبرع لبلدية سنجل بجهازي حاسوب	1,200
التبرع لجمعية فلسطين الغد للطفولة والفرح(رام اللّه) بجهاز حاسوب	600
التبرع لدعم مؤسسة نساء عربيات من أجل القدس بجهازي حاسوب	1,200
التبرع للمديرية العامة للدفاع المدني بجهاز حاسوب وطابعة	1,000
التبرع لنادي شباب رام اللّه لتغطية مصارف حفل عيد الأم	588
التبرع لفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية	3,000
التبرع لمجموعة الكنائس	10,000
التبرع للمركز الفلسطيني للنماء والتطور الإنساني	1,000
التبرع بجهاز لابتوب لكنيسة الروم	813
التبرع ب 10 اجهزة لابتوب لأوائل الثانوية	6,925
التبرع لجمعية حماية الأسرى والمجتمع بجهاز كمبيوتر	600
التبرع لجمعية فلسطين الغد للتنمية المجتمعية	441
التبرع لجمعية عطاء غزة - إفطار رمضان	1,800
التبرع لجمعية نساء حارس للعمل الإجتماعي	588
التبرع لجمعية نساء عربيات من أجل الحياة	580
التبرع لجمعية أصدقاء المريض الخيرية بثلاثة أجهزة حاسوب	1,800
التبرع لنادي بيت الطفل الفلسطيني	1,000

ثانياً: الاغاثة

وهي مجموعة من المساعدات والخدمات الفورية التي تقدم للمتضررين نتيجة الكوارث والحروب مثل الايواء والغذاء والكساء والدواء وغيرها.حيث يستشعر البنك اهمية هذا الدور لاعانة الفئات المتضررة في المجتمع نتيجة الاحداث الطارئة. وساهم البنك بعدد من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي 5,605$.الذي ساعد على تغطية بعض الاحتياجات الأساسية لبعض العائلات المستورة وبعض الطلبة المحتاجين.

الإغاثة	المبلغ بالدولار
التبرع بمولد كهربائي لمسجد	1,105

ثالثاً: التعليم

يعتبر التعليم في فلسطين في غاية الاهمية، فمعدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم تعتبر عالية بالمقاييس الإقليمية والدولية، فبسبب اللجوء والنزوح ومصادرة الارض وفقدان الكثير من الاملاك، كان ومازال التعليم حاجة ماسة بسبب فقدان مصادر الرزق الأخرى المتمثلة بالزراعة والتجارة والصناعة لدى شريحة عريضة من ابناء شعبنا . وساهم البنك بعدد كبير من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي 26,156 $.

التعليم	المبلغ بالدولار
رعاية احتفال تكريم الفائزين بمسابقة هيا نقرأ لمديرية التيربية والتعليم - طولكرم	1,500
رعاية حفل تكريم أوائل الطلبة الثانوية	1,000
رعاية حفل تكريم المرشدين التربويين - البيرة	1,000
رعاية معرض الإختراعات والذي نظمته "مؤسسة النيزك"	3,000
رعاية نشاط علمي أكاديمي في جامعة القدس المفتوحة	500
رعاية حفل تكريم الطلبة المتفوقين	1,000
رعاية احتفال الثانوية العامة في بيت ليد	436
رعاية مسابقة أفضل دراسة جدوى	1,950
رعاية حفل تكريم الطلبة المتفوقين في جامعة القدس المفتوحة	725
رعاية حفل تكريم الطلبة الأوائل في كلية العلوم التربوية في جامعة النجاح	1,000
رعاية دورة التواصل بنات فرعون الثانوية	1,000
المساهمة في احتفالات الثانوية العامة	434
التبرع لمجلة كرامتي التابعة لمدرسة الكرامة الأساسية المختلطة	588
التبرع لمدرسة هواري بو مدين	294
التبرع لمدرسة بنات عتيل الأساسية ومدرسة بنات زيتا الثانوية	294
التبرع لثلاث مدارس لتكريم أوائل الطلبة	435
التبرع لشراء شنط مدرسية جمعية عنبتا الخيرية	1,000
التبرع لصندوق الرئيس لمساعدة الطالب المحتاج - بيروت	10,000

رابعاً: الطفولة

وهي الفترة العمرية الأطول التي يحتاج فيها الإنسان إلى عائل يكفله ويهتم به.وفئة الاطفال مهمشة في مجتمعنا نوعا ما، وتحدياتها كبيرة مقارنة بالفئات الأخرى. وساهم البنك بعدد كبير من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي $14,000

الطفولة	المبلغ بالدولار
رعاية الحفل الموسيقي الأول للأطفال "ياماها"	9,593
رعاية مهرجان نادي بيت الطفل الفلسطيني - رعاية ذهبية	2,000
رعاية اليوم الطبي لليتيم الفلسطيني في بيت جالا	2,353

خامساً: الثقافة

هي مجموعة العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع. ومن المعروف ان الثقافة ذات طبيعة جماعية حيث يشترك فيها الفرد مع بقية أفراد مجتمعه وتمثل الرابطة التي تربط جميع أفراده . وساهم البنك بعدد كبير من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي $34,000.

الثقافة	المبلغ بالدولار
رعاية حفل إطلاق مواقع شبكة موطني والتي تشمل وضع بانر على 600 موقع للقرى والبلدات الفلسطينية وكذلك حفل الإطلاق وبرامج إذاعية لمدة 10 أيام	3,435
رعاية مؤتمر الإعلام الفلسطيني على مفترق طرق	5,000
رعاية معرض لوحات الشهيد الراحل ياسر عرفات	1,500
رعاية أنشطة لمؤسسة شباب البيرة	10,000
رعاية مجلة أجيال الثقافية	500
رعاية أنشطة ثقافية محافظة نابلس للعام 2011	10,000
التبرع لفرقة العودة التابعة لمدرسة الفرندز	1,470
التبرع لقسم الشؤون الثقافية - بلدية البيرة	2,000

سادساً: الصحة

وهي ليست فقط تمتع الإنسان بالعافية وشفائه من المرض وإنما وصوله لتحقيق صحته السليمة الخالية من جميع الأمراض. واهتمام الإنسان بصحته مسؤوليته الخاصة ومسؤولية عائلته ومجتمعه . وساهم البنك بعدد كبير من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي $25,000.

الصحة	المبلغ بالدولار
رعاية اليوم العالمي للثلاسيميا	4,348
رعاية المؤتمر الدولي الثاني للأمراض الجلدية والتناسلية وتم وضع جناح للبنك في معرض المؤتمر	5,600
التبرع لمركز دنيا التخصصي لأورام النساء وسرطان الثدي	14,200
التبرع للجمعية الوطنية لدعم مرضى السرطان	588

سابعاً: الرياضة

بمختلف غاياتها سواء بهدف الترفيه، المنافسة، المتعة، التميز أو تطوير المهارات، فقد ساهم البنك بعدد كبير من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي13,053$.

الرياضة	المبلغ بالدولار
رعاية اللباس رياضي لنادي شباب كفر نعمة الرياضي	1,000
رعاية اللباس رياضي لنادي شباب الأمعري الرياضي	1,000
رعاية اللباس رياضي لنادي عارورة الرياضي	1,000
رعاية اللباس رياضي لنادي شباب قراوة بني زيد	1,000
رعاية بطولة القدس الدولية في تورينتو كندا	1,000
رعاية رحلة قدامي الرياضيين لعمان	500
رعاية بطولة سلفيت الرابعة لكرة الطاولة	1,000
رعاية أسبوع نادي إسلامي بيت لحم الرياضي الثقافي الخامس	500
رعاية البطولة الداخلية لكرة السلة لشباب الطائفة السامرية	1,176
رعاية مهرجان رياضي بمناسبة عيد العمال	436
رعاية بطولة الفروسية في غزة	1,500
التبرع لنادي الأنصار الرياضي	1,000
التبرع لدعم مشاركة اللاعب مهند الفقيه ببطولة العالم وبطولة العرب لكمال الأجسام	500
التبرع بتكاليف مشاركة موظف الإدارة تامر بكر في بطولة التاي بوكسينغ	1,000
التبرع للجمعية الفلسطينية لقدامى الرياضيين	441

ثامناً: ذوي الاحتياجات الخاصة

هم أفراداً لهم احتياجات خاصة تختلف عن احتياجات باقي أفراد المجتمع، وتتمثل هذه الاحتياجات في برامج أو خدمات أو أجهزة أو تعديلات، وتحدد طبيعة هذه الاحتياجات الخصائص التي يتسم بها كل فرد منهم. وذلك يعني أنها تشمل المعوقين، والموهوبين، والمرضى،والحوامل والمسنين الخ.
وساهم البنك بعدد من الانشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي 5,000 $.

رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	المبلغ بالدولار
رعاية ماراثون الخير والذي نظمته "جمعية الياسمين"	3,000
التبرع باجهزة طبية ومعادات لذوي الإحتياجات الخاصة - جمعية التاهيل الإجتماعي - مخيم قلنديا	1,500

البيانات المالية

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل 31 كانون الأول 2011

المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل	-
	قائمة
قائمة المركز المالي	أ
قائمة الدخل	ب
قائمة الدخل الشامل	ج
قائمة التغيرات في قوق المالية	د
قائمة التدفقات النقدية	هـ
	صفحة
إيضاحات حول القوائم المالية	74-117

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) / سابا و شركاهم
عمارة الشرق للتأمين
حي النهضة، الماسيون
صندوق البريد: ١٤٢٣
رام الله، فلسطين

هاتف: ٠ (٢) ٢٩٥ ٤٧١١، ٩٧٠+
فاكس: ٠ (٢) ٢٩٥ ٤٧٠٣، ٩٧٠+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مساهمي بنك القدس (ش.م.ع) المحترمين
رام الله - فلسطين

مقدمة

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك القدس (شركة مساهمة عامة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وكل من قوائم الدخل و الدخل الشامل و التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، تشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى تدقيقنا . لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من اخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق .

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك القدس (ش.م.ع) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وأدائه المالي ، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية .

Member of Deloitte Touche Tohmatsu

Deloitte.

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية وأن القوائم المالية المرفقة تتفق مع تلك السجلات. لم يرد إلى علمنا ما يدعونا الاعتقاد بوقوع أية مخالفات لأحكام قانون المصارف رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ أو التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية أو لأحكام قانون الشركات رقم (١٢) لسنة (١٩٦٤) بحيث يمكن أن يكون لها أي تأثير جوهري على أعمال البنك أو على مركزه المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١، هذا وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والايضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا.

سابا وشركاهم

رام الله – فلسطين
٥ شباط ٢٠١٢

(قائمة-أ)

قائمة المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2011

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

	إيضاح	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
الموجـــودات			
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	4	79,397,834	68,816,052
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	60,792,655	113,483,949
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	6	288,376,020	198,950,665
موجودات مالية متوفرة للبيع	7/أ	6,630,084	7,545,018
استثمارات في شركات تابعة	7/ب	872,708	872,708
ممتلكات وعقارات و معدات – بالصافي	8	19,250,122	13,256,145
موجودات ضريبية مؤجلة	9	424,493	424,493
موجودات غير ملموسة	10	33,058	34,820
موجودات أخرى	11	11,903,203	23,149,984
مجموع الموجـــودات		**467,680,177**	**426,533,834**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	12/أ	45,651,596	42,915,150
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	12/ب	21,134,551	15,643,826
ودائع العملاء	13	315,726,133	287,215,750
تأمينات نقدية	14	22,345,206	20,309,787
مخصصات متنوعة	15	2,109,696	1,580,881
مخصص الضرائب	16	2,585,203	1,385,203
مطلوبات أخرى	17	3,549,046	7,050,041
مجموع المطلوبات		**413,101,431**	**376,100,638**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	50,000,000	50,000,000
علاوة إصدار		3,000,000	3,000,000
الاحتياطي القانوني	19	1,957,129	1,498,950
الاحتياطي الإختياري	19	224,912	224,912
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	19	4,482,439	3,105,160
التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	7/ج	(1,117,385)	(681,141)
احتياطي التقلبات الدورية	19	1,347,892	660,623
خسائر متراكمة (قائمة-ج)		(5,316,241)	(7,375,308)
صافي حقوق الملكية		**54,578,746**	**50,433,196**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**467,680,177**	**426,533,834**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (36) جزءً من هذه القوائم المالية وتقرأ معه

(قائمة-ب)

قائمة الدخـــل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

	إيضاح	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2011	2010
الفوائد الدائنـة	20	18,981,888	13,881,000
الفوائد المدينة	21	(3,320,237)	(2,453,414)
صافي إيرادات الفوائد		**15,661,651**	**11,427,586**
صافي إيراد العمولات	22	5,141,115	3,428,727
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**20,802,766**	**14,856,313**
صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية		1,791,659	1,099,426
صافي أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	23	121,971	159,820
استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	6	1,250,320	2,239,581
ارباح بيع ممتلكات وعقارات و معدات		690,457	-
إيرادات أخرى	24	559,339	334,018
إجمالي الدخل		**25,216,512**	**18,689,158**
المصروفات			
نفقات الموظفين	25	8,991,854	6,382,465
مصاريف تشغيلية أخرى	26	5,293,072	3,428,512
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية	6	1,804,727	818,861
مخصص تعويض نهاية الخدمة وصندوق التوفير	15	931,252	419,632
إستهلاكات وإطفاءات	8,10	1,651,761	1,243,220
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	27	12,052	42,313
إجمالي المصروفات		**18,684,718**	**12,335,003**
الربح للسنة قبل الضرائب		**6,531,794**	**6,354,155**
ضرائب على الدخل	18	(1,950,000)	(1,950,000)
الربح للسنة بعد الضرائب		**4,581,794**	**4,404,155**
الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة	34	**0.092**	**0.088**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (36) جزءً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(قائمة-ج)

قائمة الدخـــل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
صافي الربح للسنة	4,581,794	4,404,155
يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى		
خسارة فرق إعادة تقييم استثمارات مالية متوفرة للبيع	(378,462)	(748,871)
مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى	**(378,462)**	**(748,871)**
اجمالي الدخل الشامل للسنة	**4,203,332**	**3,655,284**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (36) جزءً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(قائمة-د)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي الإختياري	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي التقلبات الدورية	أرباح مدورة (خسائر متراكمة)	صافي حقوق الملكية
31 كانون الأول 2011									
الرصيد في 1 كانون الثاني 2011	50,000,000	3,000,000	1,498,950	224,912	3,105,160	(681,141)	660,623	(7,375,308)	50,433,196
ربح سنة 2011								4,581,794	4,581,794
خسارة فرق القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	-	-	-	-	-	(378,462)	-	-	(378,462)
إجمالي الدخل الشامل	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(378,462)**	**-**	**4,581,794**	**4,203,332**
المحول لبيان الدخل من التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمار						(57,782)			(57,782)
المحول الى الاحتياطيات			458,179		1,377,279		687,269	(2,522,727)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2011	**50,000,000**	**3,000,000**	**1,957,129**	**224,912**	**4,482,439**	**(1,117,385)**	**1,347,892**	**(5,316,241)**	**54,578,746**
31 كانون الأول2010									
الرصيد في 1 كانون الثاني2010	50,000,000	3,000,000	863,534	224,912	2,068,045	49,296	-	(9,446,309)	46,759,478
ربح سنة 2010								4,404,155	4,404,155
خسارة فرق القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع						(748,871)			(748,871)
إجمالي الدخل الشامل						**(748,871)**		**4,404,155**	**3,655,284**
المحول لبيان الدخل من التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمار						18,434			18,434
المحول الى الاحتياطيات			635,416		1,037,115		660,623	(2,333,154)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2010	**50,000,000**	**3,000,000**	**1,498,950**	**224,912**	**3,105,160**	**(681,141)**	**660,623**	**(7,375,308)**	**50,433,196**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (36) جزءً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة (هـ)

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

	السنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
التدفق النقدي من عمليات التشغيل		
الربح قبل الضرائب	6,531,794	6,354,155
تعديلات:		
إستهلاكات وإطفاءات	1,651,761	1,243,220
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,804,727	818,861
مخصص تعويض نهاية الخدمة	931,252	419,632
المحرر من مخصص قضايا مقامة ضد البنك	(66,629)	--
المحرر من مخصص الإجازات	(11,850)	(53,763)
خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع	38,372	(82,295)
ارباح استبعاد ممتلكات و عقارات و معدات	(690,457)	--
	10,188,970	**8,699,810**
التغير في الموجودات والمطلوبات:		
(الزيادة) في الاحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد	(4,749,805)	(7,246,420)
الزيادة (النقص) في أرصدة بنوك ومؤسسات مصرفية	8,916,055	(8,916,055)
(الزيادة) النقص في التسهيلات الائتمانية المباشرة	(91,230,082)	(78,580,928)
النقص (الزيادة) في أرصدة موجودات أخرى	11,246,781	(7,681,946)
الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	500,000	-
الزيادة في ودائع العملاء	28,510,383	85,410,444
الزيادة في التأمينات النقدية	2,035,419	5,040,816
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى	(3,489,144)	2,931,973
صافي التدفق (الاستخدام) النقدي من عمليات التشغيل قبل التعويضات، القضايا و الضرائب المدفوعة	**(38,071,423)**	**(342,306)**
التعويضات المدفوعة للموظفين	(335,809)	(271,744)
مخصص قضايا مدفوعة	--	(8,085)
الضرائب المدفوعة	(750,000)	(1,255,982(
صافي التدفق (الاستخدام) النقدي من عمليات التشغيل بعد التعويضات، القضايا و الضرائب المدفوعة	**(39,157,232)**	**(1,878,117)**
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:		
شراء ممتلكات و عقارات و معدات	(9,127,137)	(2,081,372)
إضافات على موجودات غير ملموسة	--	(35,261)
العائد من بيع أوراق مالية	804,807	(3,326,074)
استثمارات في أوراق مالية	(364,489)	--
العائد من استبعاد ممتلكات و عقارات و معدات	2,173,618	--
صافي (النقص) في النقد من عمليات الاستثمار	**(6.513.201)**	**(5,442,707)**
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه	(45,670,433)	(7,320,824)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	89,477,063	96,797,887
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**43,806,630**	**89,477,063**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (36) جزءً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

1 - عام:

- تأسس بنك القدس بتاريخ ٢ نيسان 1995 كشركة مساهمة عامة محدودة في غزة تحت رقم 563200880 برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي مقسم إلى 20,000,000 سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي واحد لكل سهم. وبتاريخ 20 أب 2005 تم رفع رأس المال بقيمة 5,000,000 دولار أمريكي في اكتتاب خاص وبذلك أصبح رأسمال البنك 25,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم. بتاريخ 26 حزيران 2006 قررت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي رفع رأس المال بقيمة 25,000,000 دولار أمريكي ليصبح رأسمال البنك 50,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم.

- باشر البنك نشاطه المصرفي بتاريخ 18 كانون الثاني 1997 ويعمل حاليا من خلال إدارته العامة وفروعه الستة عشر في كل من الماصيون، رام اللّه، البيرة، العيزرية، نابلس، نابلس الجديد، بيت جالا، سلفيت، طوباس، الخليل، جنين، عتيل، طولكرم، أريحا، غزة، وغزة الرمال بالإضافة إلى مكاتب بيت لاهيا، عنبتا، بديا، فندق الموفنمبك، جامعة النجاح.

يزاول البنك الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات والإعتمادات المستندية بما يتفق والأهداف الاستثمارية للبنك، كما يتقبل الودائع من الجمهور للآجال المتوسطة والطويلة، بالإضافة إلى الحسابات الجارية كما ويمارس المتاجرة في العملات المختلفة بيعا وشراء.

- قررت الهيئة العامة غير العادية باجتماعها المنعقد بتاريخ 5 حزيران 2011 زيادة رأس مال البنك إلى مائة مليون دولار وتكليف مجلس الإدارة لتنفيذ ذلك خلال السنوات القادمة وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية ذات الاختصاص.

- يخضع البنك لقانون المصارف الفلسطيني ولتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

- أسهم البنك مدرجة للتداول في بورصة فلسطين.

- بلغ عدد موظفي البنك 448)) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2011 و (353) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2010.

2 - القوائم المالية:

- تشتمل القوائم المالية المرفقة (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية) على القوائم المالية لفروع البنك بالإضافة إلى الإدارة العامة في رام اللّه، وقد تم تجميع القوائم المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع قد ظهرت ضمن الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي المرفق.

- تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في الجلسة رقم (1) لسنة 2012 بتاريخ 22 آذار 2012 ، هذا وسوف يتم عرض هذه القوائم المالية على الهيئة العامة للمساهمين في إجتماعهم العادي القادم للموافقة عليها.

3 - أهم السياسات المحاسبية:

أ. أسس إعداد القوائم المالية:

* تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
* تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .
* إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية للبنك.
* ان السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم إتباعها في السنوات السابقة بإستثناء ما هو مبين أدناه.

ب. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

(1) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها ، حيثما ينطبق على البنك، ولم يكن لها أثر جوهري على القوائم المالية:

إن تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة لم يكن له أثر جوهري على المبالغ المفصح عنها في السنة الحالية أو في السنوات السابقة ولكن من الممكن أن تؤثر على طريقة التسجيل المحاسبي للعمليات والاتفاقيات المستقبلية.

أ. المعايير المعدلة

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) (المعدل) «التطبيق للمرة الأولى للمعايير الدولية للتقارير المالية».

* إعفاء محدود من إفصاحات المقارنة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) لمن ينطبق عليهم شرط التطبيق لأول مرة.
* التعديلات الناتجة عن التحسينات السنوية الصادرة في أيار 2010 على المعايير الدولية للتقارير المالية.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) (المعدل) "توحيد الأعمال" التعديلات الناتجة عن التحسينات السنوية الصادرة في أيار 2010 على المعايير الدولية للتقارير المالية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" التعديلات الناتجة عن التحسينات السنوية الصادرة في أيار 2010 على المعايير الدولية للتقارير المالية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (المعدل) "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة" التعريف المعدل للأطراف ذات العلاقة.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (المعدل) "القوائم المالية الموحدة والمفصلة" التعديلات الناتجة عن التحسينات السنوية الصادرة في أيار 2010 على المعايير الدولية للتقارير المالية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) (المعدل) "الأدوات المالية : العرض" : تعديلات متعلقة في تصنيف حق الإكتتاب.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (34) (المعدل) "القوائم المالية المرحلية" التعديلات الناتجة عن التحسينات السنوية الصادرة في أيار 2010 على المعايير الدولية للتقارير المالية.

ب. التفسيرات المعدلة

- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (13): "برامج الولاء للعملاء" التعديلات الناتجة عن التحسينات السنوية الصادرة في أيار 2010 على المعايير الدولية للتقارير المالية.

- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (14): "معيار المحاسبة الدولي رقم (19) الحدود الخاصة بالأصل ذو المنافع المحددة، والمتطلبات الدنيا للإقراض وتفاعلاتها – تشرين الثاني 2009" تعديلات فيما يتعلق بالمساهمات الطوعية المدفوعة مقدماً.

- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (19): "التمييز بين المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية".

إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات لم يكن له أي أثر جوهري على القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011.

(2) المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول:

في تاريخ إعتماد هذه القوائم المالية، كانت المعايير والتفسيرات التالية القابلة للتطبيق بالنسبة للبنك صادرة وغير سارية المفعول:

أ. المعايير المعدلة

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 تموز 2011.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) (المعدل) «تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى».

* إستبدال «التواريخ الثابتة» لبعض الإستثناءات من تاريخ التحول الى المعايير الدولية للتقارير المالية.
* إعفاء إضافي للشركات التي سوف تعاني من التضخم الشديد.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) (المعدل) "الأدوات المالية: الإفصاحات" التعديلات التي تعزز عملية الإفصاح عن نقل الأصول المالية.

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2012.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (12) (المعدل) "ضرائب الدخل" تعديل محدود النطاق (إستبدال الموجودات).

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ تموز 2012 (مع إمكانية التطبيق المبكر).

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المعدل) "عرض القوائم المالية" تعديلات لمراجعة عملية عرض بنود الدخل الشامل الأخرى.

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2013.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) (المعدل) "الأدوات المالية: الإفصاحات" تعديلات تحسن عملية التسوية بين الأصول المالية والإلتزامات المالية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (19) (المعدل) "منافع الموظفين" معيار معدل ناتج من المشروع المتعلق بمنافع ما بعد التوظيف ومنافع إنهاء الخدمات للموظفين.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (المعدل) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" (مع إمكانية التطبيق المبكر) تم إعادة إصداره كالآتي: معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "القوائم المالية المنفصلة".

- معيار المحاسبة الدولي رقم (28) (المعدل) "الاستثمارات في شركات زميلة" (مع إمكانية التطبيق المبكر) تم إعادة إصداره كالآتي: معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة".

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2015.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) (المعدل) "إفصاحات حول الأدوات المالية" تعديلات تتطلب إفصاحات حول التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ب. معايير جديدة

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2013 (مع إمكانية التطبيق المبكر).

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) "ترتيبات تعاقدية".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) "إفصاح الحصص في المنِشآت الأخرى.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) "قياس القيمة العادلة" .

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2015 (مع إمكانية التطبيق المبكر).

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية: التصنيف والقياس للأصول المالية ومحاسبة الإلتزامات المالية وإلغاء الإعتراف بها".

تتوقع الإدارة أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات في الفترات اللاحقة قد لا يكون له تأثير جوهري على المبالغ المفصح عنها ضمن القوائم المالية. لم تقم إدارة البنك بعد بإعداد تحليل تفصيلي حول مدى تأثير تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية.

ج. فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية:

الأدوات المالية

أ- تاريخ الإعتراف بالأدوات المالية

إن مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي يشترط تسليمها خلال فترة زمنية محددة بموجب لوائح أو أعراف السوق يتم الإعتراف بها في تاريخ السداد، ويتم الإعتراف بالودائع والأرصدة المستحقة للبنوك والعملاء والقروض في تاريخ استلام النقد من قبل البنك أو الإقراض للعملاء.

ب- الإعتراف المبدئي للأدوات المالية

يتم تصنيف الأدوات المالية مبدئياً بناءً على الغرض الذي من أجله يتم شراء الأدوات المالية وعلى خصائصها المميزة، ويتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها أية تكاليف شراء أو إصدار مباشرة في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ج. القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء

إن القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء هي موجودات مالية بمبالغ ثابتة أو دفعات محددة وذات أجل معين ولا يتم تداولها في أسواق مالية نشطة، ولا يتم التعاقد فيها بغرض البيع العاجل أو متوسط الأجل، وتتعلق هذه السياسة المحاسبية ببنود قائمة المركز المالي «أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية» و «قروض وسلف». بعد التقييم المبدئي يتم لاحقاً قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص للتدني في القيمة.

النقد وما في حكمه:

هو النقد والارصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر ، وتتضمن : النقد والارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والارصدة المقيدة السحب.

معلومات القطاعات:

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة :

التسهيلات الإئتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة .

* يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل .

* يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

* يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - الى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

موجودات مالية متوفرة للبيع:

تمثل الموجودات المالية المتوفرة للبيع إستثمارات في أسهم شركات منها ما هو متداول في الاسواق المالية وبالتالي لها أسعار سوقية تمثل قيمتها العادلة ، ومنها ما هو غير متداول في الاسواق المالية وتظهر بالقيمة العادلة المقدرة بحسب الطرق والاعتبارات المشروحة في القيمة العادلة هنا بعده.

* يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل و في المجمل في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. في حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات . يمكن إسترجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل لأدوات الدين إذا ما تبين بموضوعية أن الزيادة في القيمة العادلة لتلك الأدوات قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني .

* لا يمكن استرجاع خسائر التدني في أسهم الشركات من خلال قائمة الدخل، ويتم إعادتها من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

* يتم تسجيل الارباح أو الخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل . في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لأدوات الملكية المشمولة في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل و في المجمل في بند مستقل ضمن حقوق الملكية .

* يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية كما يسجل التدني في قيمة الموجودات في قائمة الدخل عند حدوثه.

* تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل .

القيمة العادلة:

إن اسعار الاغلاق بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للموجودات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها :

* مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير .
* تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها .
* نماذج تسعير الخيارات .

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الموجودات المالية . في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية:

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها أفردياً أو على شكل مجموعة ، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة و يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصلي.

- تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة و يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة.

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة و يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر السوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل كما يتم تسجيل أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل باستثناء أسهم الشركات المتوفرة للبيع التي يتم إعادتها الى بيان الدخل الشامل .

إستثمار في شركة تابعة:

الشركة التابعة هي تلك الشركة التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية والتي يملك البنك فيها نسبة تزيد عن ٥٠٪ من حقوق التصويت، ويظهر الاستثمار في الشركة التابعة بالتكلفة في البيانات المالية المرفقة كون تلك الشركات ما زالت قيد التأسيس.

ممتلكات وعقارات ومعدات:

- تظهر الممتلكات و العقارات و المعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم (فيما عدا الارض) ، ويتم استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

أجهزة ومعدات	%15
أثاث ومفروشات	%10
سيارات	%20
أجهزة وبرامج الحاسوب	%25
ديكورات وتحسينات على المأجور	%15

- عندما يقل المبلغ الممكن إستردادة من أي من هذه الموجودات عن صافي قيمتها الدفترية فإنة يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن أستردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي لهذه الموجودات في نهاية كل عام. فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات السابقة يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة بإعتباره تغير في التقديرات.

- يتم إستبعاد الممتلكات والعقارات و المعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها.

الموجودات غير الملموسة:

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الاراضي والعقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التملك، هذا ويتم تمديد فترة الإحتفاظ بهذه الموجودات من قبل سلطة النقد الفلسطينية حسب قانون المصارف والتعليمات ذات العلاقة.

المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:

يتم تقدير قيمة مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين تبعاً لقانون العمل السائد في مناطق السلطة الفلسطينية. تسجل المبالغ المترتبة سنوياً في قائمة الدخل ، ويتم قيد المبالغ المدفوعة للموظفين عند نهاية الخدمة أو تركهم للعمل كتنزيل من المخصص المأخوذ لها .

الضرائب:

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة و الضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية في نفس السنة.

- تحسب الضرائب بموجب نسب الضرائب المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في مناطق السلطة الفلسطينية .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع الإنتفاع منها أو تكبدها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها . يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت .

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف:

- يتم الإعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق بإستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة والتسهيلات غير المباشرة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المعلقة .

- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ، ويتم الاعتراف بتوزيعات أرباح أسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين للشركات المستثمر بها).

تاريخ الاعتراف بالأدوات المالية :

تسجل كافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التسديد.
يلغى الإعتراف بالموجودات المالية عند إنتهاء الحق في إستلام تدفقات نقدية منها أو عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه التعاقدية في إستلام تدفقات نقدية من هذه الموجودات. يلغى الإعتراف بالمطلوبات المالية في حالة إنتهاء فعاليتها، وذلك بدفع أو إلغاء أو إنتهاء سريانها.

العملات الأجنبية :

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية او المطلويات المالية باسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .
- يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الاجنبية في قائمة الدخل.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الاجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .

أطراف ذات علاقة:

تعتبر الشركات التابعة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإداريين الرئيسيين أطراف ذات علاقة.

إستخدام التقديرات :

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة . كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة. وبشكل خاص يتطلب من ادارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

في اعتقاد الادارة فأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للانظمة والقوانين المرعية.
- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.
- تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل .
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل.
- تقوم الادارة بتقدير قيمة مخصص خسائر التسهيلات الإئتمانية التي تشكل تدني في القيم القابلة للتحصيل وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتعتمد النتائج الأكثر تحفظاً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2010	31 كانون الأول 2011
نقد في الخزينة و الصناديق	46,782,642	28,807,022
أرصدة لدى سلطة النقد:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	2,517,480	14,661,123
- الاحتياطي الإلزامي	30,097,712	25,347,907
المجمـوع	**79,397,834**	**68,816,052**

* بحسب التعميم رقم 2010/ 67 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين الصادر بتاريخ 5 تموز 2010، يتعين على البنك الإحتفاظ لدى سلطة النقد بإحتياطيات الزامية بنسب مئوية تعادل 9% من كافة ودائع العملاء ولجميع العملات، كما تقرر بحسب التعميم المشار اليه تحويل 20% من الاحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الاحتياطي الإلزامي كحساب ثابت. لا تدفع سلطة النقد فائدة على الاحتياطي المحتسب وفقاً للتعميم المذكور.

* باستثناء الاحتياطي الإلزامي لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2011 و 31 كانون الأول 2010.

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2010	31 كانون الأول 2011
أ. بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:		
حسابات جارية و تحت الطلب	385,424	301,781
ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر	43,321,781	9,869,090
ودائع تستحق في فترة أكثر من ثلاثة أشهر	4,595,230	--
	48,302,435	**10,170,871**
ب. بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية:		
حسابات جارية و تحت الطلب	18,937,317	9,550,231
ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر	41,923,372	41,071,553
ودائع تستحق في فترة أكثر من ثلاثة أشهر	4,320,825	--
	65,181,514	**50,621,784**
	113,483,949	**60,792,655**

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 9,747,512 دولار أمريكي و 8,868,703 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010 .

6 - تسهيلات ائتمانية مباشرة ـ بالصافي:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2010	31 كانون الأول 2011	
دولار امريكي	دولار امريكي	
132,968,710	199,617,610	قروض وسلف
65,983,619	90,247,982	جاري مدين ومكشوفي الطلب
2,639,653	2,274,797	كمبيالات مخصومة
201,591,982	**292,140,389**	المجموع
(835,071)	(1,048,364)	ينزل : فوائد معلقة
(1,806,246)	(2,716,005)	ينزل : مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
198,950,665	**288,376,020**	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

- يمثل رصيد الكمبيالات والقروض المبلغ الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 58,186 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 (مقابل212,071 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010).
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 12,453,386 دولار أمريكي أي ما نسبته (4,26%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية ومبلغ 5,405,969 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010 أي ما نسبته (2,68%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 11,405,023 دولار أمريكي أي ما نسبته (3,90%) من التسهيلات الائتمانية المباشرة ومبلغ 4,570,898 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.26%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 54,319,515 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 و مبلغ 33,538,527 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية 36,043,676دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 مقابل 38,964,196 دولار كما في 31 كانون الأول 2010.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 59,277,909 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 مقابل 52,985,533 دولار كما في 31 كانون الأول 2010.
- بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية مبلغ 114,445,683دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 (مبلغ 80,507,845 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010).
- بلغت التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض 9,464,251 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 (مبلغ 10,274,853 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010) .
- بلغت القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 122,021,809 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (41,77%) من التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 81,588,913 دولار كما في 31 كانون الأول 2010 أي ما نسبته (40,47%) من التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- تتضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب القطاع تسهيلات ائتمانية ممنوحة لغير المقيمين كما يلي:

31 كانون الأول 2010	31 كانون الأول 2011	
5,612,840	4,001,352	شركات ومؤسسات
4,056,978	4,966,479	أخرى
9,669,818	**8,967,831**	

توزيع التسهيلات الائتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) على القطاعات الاقتصادية

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
القطاع العام:		
السلطة الوطنية الفلسطينية	121,708,714	81,588,913
السلطات المحلية الفلسطينية	299,874	--
مؤسسات القطاع العام غير المالية	13,221	
	122,021,809	**81,588,913**
القطاع الخاص:		
العقارات و الانشاءات:		
الانشاءات	8,735,053	5,538,470
سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن	4,105,021	1,768,362
عقارات تجارية واستثمارية	9,310,758	
	22,150,832	**7,306,832**
الأراضي		
للاقتناء الشخصي	48,754	
للاستثمار	798,689	785,014
	847,443	**785,014**
قُطاع الصناعة والتعدين:		
الصناعة	18,280,480	3,929,388
المناجم والتعدين	3,755,636	187,521
	22,036,116	**4,116,909**
قطاع التجارة العامة:		
تجارة داخلية		--
تجارة خارجية	26,354,010	13,010,361
	26,354,010	**13,010,361**
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:		
الزراعة	5,688,991	5,603,823
	5,688,991	**5,603,823**
قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى	6,792,365	3,896,521
	6,792,365	**3,896,521**
النقل والمواصلات	2,284,543	854,217
	2,284,543	**854,217**
قطاع الخدمات:		
الخدمات المالية	6,532,473	6,559,093
الصحة والتعليم	63,641	-
المرافق العامة	7,033,585	27,259,777
الاتصالات	6,698,627	8,000,000
أصحاب مهن	3,063,246	2,865,981
	23,391,572	**44,684,851**
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية:		
شركات مالية	-	2,124,514
أخرى	-	15,530,835
	-	**17,655,349**
تمويل شراء السيارات	**1,958,421**	**5,412,541**
أخرى	**53,407,956**	**846,091**
أخرى في القطاع الخاص	**4,157,967**	**14,995,489**
	291,092,025	**200,756,911**

- **مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:**

فيما يلي الحركة على مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المباشرة :

مخصص التدني:	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
الرصيد في بداية السنة	1,806,246	8,418,085
الإضافات إلى المخصص خلال الفترة	1,762,826	818,861
ينزل: المخصص المحول الى الايراد خلال السنة	(663,119)	(2,065,976)
ينزل: المخصص الذي تم شطبه مقابل تسهيلات معدومة خلال السنة	--	(9,348)
ينزل: مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ٦ سنوات	(123,603)	(5,355,376)
فرق عملة	(66,345)	--
الرصيد في نهاية السنة	**2,716,005**	**1,806,246**

- **الفوائد المعلقة:**

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
الرصيد في بداية السنة	835,071	6,058,791
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	497,197	1,213,736
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(144,871)	(28,126)
ينزل: فوائد معلقة مشطوبة خلال السنة	(43,190)	-
ينزل: الفوائد المعلقة على التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(95,843)	(6,409,330)
الرصيد في نهاية السنة	**1,048,364**	**835,071**

إن تفاصيل مخصص التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
الرصيد في بداية السنة	10,850,250	5,668,479
الإضافات	41.901	-
المحول من مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أقل من 6 سنوات	123.603	5,355,376
ديون معدومة	(333,244)	-
فرق عملة	(325,007)	-
الاستبعادات / تسديدات خلال السنة	(587,238)	(173,605)
الرصيد في نهاية السنة	9,770,265	10,850,250

7 - موجودات مالية متوفرة للبيع:

أ - تفاصيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بقيمتها العادلة هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية		
أسهم شركات محلية مدرجة	6,630,084	7,295,018
	6,630,084	**7,295,018**
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية		
أسهم شركات محلية غير مدرجة	--	250,000
	--	250,000
مجموع الموجودات المالية المعدة للبيع	**6,630,084**	**7,545,018**

ب - استثمارات في شركات تابعة:

يتألف رصيد هذا البند من استثمارات في أسهم شركات ما زالت غير عاملة حتى تاريخ القوائم المالية وهي كما يلي:

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
شركة الأفق للأوراق المالية، مسددة بنسبة 25 %من رأس المال البالغ 2,000,000 دينار	698,166	698,166
شركة النسر الاستثمارية، مسددة بنسبة 25%من رأس المال البالغ 500,000 دينار	174,542	174,542
الرصيد في نهاية السنة	**872,708**	**872,708**

ج - التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع:

إن الحركة التي تمت على هذا الحساب هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
الرصيد في اول السنة	**(681,141)**	**49,296**
قيمة التغير في القيمة العادلة المرصودة خلال السنة	(378,462)	(748,871)
المسترد من خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع محمل على قائمة الدخل	(96,154)	(63,865)
المحمل على قائمة الدخل مقابل التدني المستمر والدائم في الأوراق المالية المتوفرة للبيع	38,372	82,299
	(436,244)	**(730,437)**
الرصيد في نهاية السنة	**(1,117,385)**	**(681,141)**

د - إن الحركة التي طرأت على الموجودات المالية المتوفرة للبيع خلال السنة هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
الرصيد في أول السنة	**7,545,018**	**4,867,086**
صافي مشتريات (مبيعات) أوراق مالية	(478,690)	3,408,369
صافي التغير في القيمة العادلة للسنة	(436,244)	(730,437)
الرصيد في نهاية السنة	**6,630,084**	**7,545,018**

8 - ممتلكات وعقارات و معدات – بالصافي:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	اثاث ومعدات المكاتب	اجهزة وانظمة المعلومات	وسائط نقل	تحسينات مأجور واضافات رأسمالية		مباني وأراضي مملوكة	المجموع
31 كانون أول 2011:							
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	**1,706,152**	**5,227,575**	**146,929**	**3,587,379**		**6,786,272**	**17,454,307**
إضافات	475,025	1,932,809	295,768	2,154,392	(*)	4,269,199	9,127,193
إستبعادات					(**)	(1,483,218)	(1,483,218)
الرصيد في نهاية السنة	**2,181,177**	**7,160,384**	**442,697**	**5,741,771**		**9,572,253**	**25,098,282**
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	**513,278**	**2,248,746**	**43,524**	**1,237,894**		**154,720**	**4,198,162**
استهلاك السنة	164,306	842,594	47,466	514,450		81,182	1,649,998
إستبعادات السنة							
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	**677,584**	**3,091,340**	**90,990**	**1,752,344**		**235,902**	**5,848,160**
صافي القيمة الدفترية	**1,503,593**	**4,069,044**	**351,707**	**3,989,427**		**9,336,351**	**19,250,122**
31 كانون أول 2010:							
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	1,296,166	4,248,793	96,929	2,948,485		6,783,645	15,374,018
إضافات	409,986	979,865	50,000	638,894		2,627	2,081,372
إستبعادات	--	(1,083)	--	--		--	(1,083)
الرصيد في نهاية السنة	**1,706,152**	**5,227,575**	**146,929**	**3,587,379**		**6,786,272**	**17,454,307**
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	398,232	1,615,467	22,735	846,466		73,566	2,956,466
استهلاك السنة	115,046	634,362	20,789	391,428		81,154	1,242,779
إستبعادات السنة	--	(1,083)	--	--		--	(1,083)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	**513,278**	**2,248,746**	**43,524**	**1,237,894**		**154,720**	**4,198,162**
صافي القيمة الدفترية	**1,192,874**	**2,978,829**	**103,405**	**2,349,485**		**6,631,552**	**13,256,145**

(*) تمثل كامل ثمن قطعة أرض مشتراه في منطقة الارسال سنتر – رام اللّه بهدف إقامة مبنى الإدارة الجديد و تبلغ مساحة الأرض 3278 متر مربع.

(**) تمثل تكلفة قطعة أرض قام البنك خلال سنة 2011 ببيعها بمبلغ 2,150,000 دولار و قد تم قيد الربح الناتج عن عملية البيع و البالغ 666.782دولار في بيان الدخل.

9 - موجودات ضريبية مؤجلة:

31 كانون الأول 2011:

	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة
الحسابات المشمولة				
مخصص تعويض نهاية الخدمة والإجازات	1,523,873	(347,660)	931,252	2,107,465
مخصص قضايا	96,629	(66,629)	-	30,000
	1,620,502	**(414,289)**	**931,252**	**2,137,465**
الضريبة المؤجلة على الحسابات المشمولة				**591.308**
الضريبة المؤجلة المرصودة				**424,493**

31 كانون الأول 2010 :

	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة
الحسابات المشمولة				
مخصص تعويض نهاية الخدمة والإجازات	1,429,748	(325,507)	419,632	1,523,873
مخصص قضايا	104,714	(8,085)	-	96,629
	1,534,462	**(333,592)**	**419,632**	**1,620,502**
الضريبة المؤجلة على الحسابات المشمولة				**448.296**
الضريبة المؤجلة المرصودة				**424,493**

إن نسبة الضريبة الموحدة على الحسابات المشمولة بالمنافع الضريبية المؤجلة هي 427,66 % فيما عدا الخسائر المدورة المقبولة ضريبياً والتي طبقت عليها نسبة ضريبة 15%.

إرتأت إدارة البنك التحفظ و عدم تسجيل الانتفاع الضريبي الناتج عن الزيادة في المخصصات غير المقبولة ضريبياً خلال سنة 2011 وذلك انتظارا للحصول على المخالصات الضريبية عن السنوات السابقة.

10 - موجودات غير ملموسة:

يمثل رصيد هذا البند قيمة المفتاحية المدفوعة لإستئجار فرع طولكرم بمبلغ 35,262 دولار أمريكي بعد أن تم إطفاء مبلغ 2,204 دولار منها خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

11 - موجودات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
مصروفات مدفوعة مقدما	2,362,608	1,738,814
مخزون قرطاسية ومطبوعات	45,834	27,415
فوائد مستحقة القبض	652,441	797,155
معاملات بالطريق بين الإدارة والفروع / شيكات مقاصة	6,475,691	17,228,017
مطالبات تحت التحصيل	515,012	1,537,631
أراضي مستملكة لقاء ديون (*)	1,519,053	1,502,500
رسوم قضائية قابلة للاسترداد	332,564	318,452
المجموع	**11,903,203**	**23,149,984**

(*): قام البنك بتاريخ 14 أيلول 2009 بإستملاك عقار لأحد عملاء البنك وذلك كسداد لمديونية ذلك العميل وقد تم تقييمه بذلك التاريخ بمبلغ 1,502,500 دولار أمريكي.

12- ودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع بنوك و مؤسسات مصرفية:

إن تفاصيل هذا البند كما يلي :

أ. ودائع سلطة النقد الفلسطينية:

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
ودائع لأجل – تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	45,651,596	42,915,150
المجموع	**45,651,596**	**42,915,150**

ب. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية:

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
حسابات جارية وتحت الطلب - مصارف محلية	110,757	1,600,148
ودائع لأجل – مصارف محلية - تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	15,523,794	14,043,678
ودائع لأجل – مصارف محلية - تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر	500.000	
ودائع لأجل – مصارف أجنبية- تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	5,000,000	--
	21,134,551	**15,643,826**

13- ودائع العملاء:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
ودائع جارية وتحت الطلب	121,144,187	122,465,467
ودائع التوفير	83,108,497	64,368,542
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	111,473,449	100,381,741
	315,726,133	**287,215,750**

- بلغت ودائع القطاع العام 27,386,487 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (8,67%) من إجمالي الودائع مقابل 20,110,407 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010 أي ما نسبته (7%) من إجمالي الودائع.

- بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 123,008,646 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (38.96%) من إجمالي الودائع مقابل 123,442,308 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010 أي ما نسبته (43%) من إجمالي الودائع.

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 1,612,359 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 أي ما نسبته (0,51%) من إجمالي الودائع مقابل 4,086,026 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010 أي ما نسبته (1,42%) من إجمالي الودائع.

بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 7,062,282 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.23%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 1,567,466 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.55%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2010.

- بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملات الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 209,502,600 دولار أمريكي (مبلغ

170,003,711 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010).

- بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 4,254,918 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2011 (مبلغ 2,868,952 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2010).

14 - تأمينات نقدية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010	
15,276,114	14,523,987	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
5,137,093	3,842,385	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
1,931,999	1,943,415	تأمينات أخرى بما فيها تأمينات مقابل إصدار دفاتر شيكات
22,345,206	**20,309,787**	

15 - مخصصات متنوعة:

إن تفاصيل هذا البند كما يلي :

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010	
2,079,696	1,484,252	مخصص تعويض نهاية الخدمة
30,000	96,629	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
2,109,696	**1,580,881**	

تتألف الحركة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة مما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010	
1,484,252	1,336,364	رصيد بداية السنة
931,252	419,632	المكون خلال السنة
(335,808)	(271,744)	المستخدم خلال السنة
2,079,696	**1,484,252**	رصيد نهاية السنة

تتألف الحركة على حساب مخصص القضايا مما يلي:

31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010	
96,629	104,714	رصيد بداية السنة
-	-	المكون خلال السنة
(66,629)		المحرر خلال السنة
-	(8,085)	المستخدم خلال السنة
30,000	**96,629**	رصيد نهاية السنة

16 - مخصص الضرائب:

إن الحركة التي تمت على مخصص الضرائب هي كما يلي:

	31كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
رصيد بداية السنة	1,385,203	691,185
المدفوع خلال السنة	(750,000)	(1,255,982)
مخصص الضرائب المحمل (المحول) لقائمة الدخل	1,950,000	1,950,000
رصيد نهاية السنة	**2,585,203**	**1,385,203**

حصل البنك على المخالصات الضريبية للسنوات حتى نهاية 2007 ويتابع المستشار الضريبي للبنك حاليا الحصول على المخالصة الضريبية لسنوات 2008، 2009 و 2010.

- **الربح المحاسبي والربح الضريبي:**

	31 كانون الأول 2011	31 كانون الأول 2010
الربح المحاسبي للبنك	6,531,794	6,354,155
أرباح غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة	(546,926)	(159,820)
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	834,529	590,101
مصروفات غير مقبولة لأغراض القيمة المضافة	603,859	1,127,764
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	**7,423,256**	**7,912,200**
ضريبة القيمة المضافة (14.5%)	**(940,063)**	**(1,001,982)**
نفقات ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	(834,529)	(590,101)
إيرادات خاضعة لضريبة الدخل	483,933	-
الربح الخاضع لضريبة الدخل	**6,132,597**	**6,320,117**
ضريبة الدخل (15%)	**919,890**	**948,018**
مجموع ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل المحتسبة	**1,859,953**	**1,950,000**
الضرائب المخصصة للسنة	**1,950,000**	**1,950,000**

17 - مطلوبات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2010	31 كانون الأول 2011	
438,427	426,593	فوائد مستحقة غير مدفوعة
187,140	237,549	مصاريف مستحقة
4,532,348	1,718,968	شيكات وحولات برسم الدفع
1,478,849	646,250	أمانات مؤقتة
39,621	27,770	إجازات مستحقة للموظفين
169,252	183,357	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مستحقة
95,302	163.784	دائنون مختلفون و أخرى
109,102	144.775	ضرائب مستحقة على رواتب الموظفين
7,050,041	**3,549,046**	المجموع

18 - رأس المال الأساسي والتنظيمي:

إن تفاصيل رأس المال الأساسي والتنظيمي هي كما يلي:

31كانون الأول 2010			31 كانون الأول 2011			
نسبته الى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	دولار أمريكي	نسبته الى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	دولار أمريكي	
%26,46	%11,15	47,549,866	%23,96	%10,85	50,756,142	رأس المال الأساسي
%23,13	%9,74	41,556,161	%21,98	%9,97	46,618,404	رأس المال التنظيمي

إدارة مخاطر رأس المال

يقوم البنك بإدارة رأس المال لضمان وتوفير قاعدة رأسمال قوية لدعم وتطوير ونماء أنشطته، وبالتالي تعظيم العائد على المساهمين، كما يسعى البنك من خلال ادارة رأس المال وتوافقه مع متطلبات وقواعد رأس المال الى تحقيق جدارة ائتمانية قوية تساعده على تسيير أعماله مع العملاء والبنوك وإيجاد نسب صحية لرأس المال. تتكون حقوق الملكية كما في 31 كانون الأول 2011 من مبلغ 54,578,746 دولار تمثل رأس المال المدفوع وعلاوة الاصدار والأحتياطيات المختلفة بعد طرح الخسائر أي بما يعادل حوالي 12% من مجموع موجودات البنك كما بذلك التاريخ.

لم تشهد سياسة البنك أي تغييرات على سياستها في أدارة رأس المال خلال سنة 2011 عما كانت عليه في سنة 2010.

19 - الاحتياطيات:

الاحتياطي القانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الإرباح السنوية بنسبة 10% خلال السنوات السابقة والسنة الحالية وفقا لقانون المصارف. لا يجوز وقف الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب رأسمال البنك. كما لا يجوز توزيع هذا الاحتياطي على المساهمين.

الاحتياطي الاختياري:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الإرباح السنوية بنسبة لا تزيد عن 20%من الأرباح السنوية للسنوات حتى نهاية 2008 بحسب ما تسمح به القوانين ذات الصلة ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة. يحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة يتم احتسابه وفقا للآلية المطبقة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (5/2008) الصادرة بتاريخ 29 كانون الأول 2008 بواقع 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص التدني المرصود و الفوائد المعلقة و 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالإعتمادات المستندية الواردة. إن تخفيض رصيد هذا الاحتياطي يحتاج إلى موافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند إحتياطي تم تكوينة بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1/2011) حيث يتم اقتطاع ما نسبتة 15% من صافي ارباح البنك السنوية لحساب هذا الإحتياطي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح الاحتياطي مساوي 20% من راس مال البنك المدفوع . يحظر استخدام احتياطي التقلبات الدورية لاي هدف كان دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة لسلطة النقد.

20 - الفوائـــد الدائنـــة:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
تسهيلات ائتمانية:		
سلف وقروض مستغلة	11,140,739	7,347,115
حسابات جارية مدينة	6,807,923	5,111,061
كمبيالات واسناد مخصومة	318,009	327,044
أرصدة لدى سلطة النقد	333	13,442
أرصدة وإيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	714,884	1,082,338
المجمـــوع	**18,981,888**	**13,881,000**

21 - الفوائـــد المدينـــة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	857,718	578,197
ودائع عملاء:		
ودائع جارية وتحت الطلب	46,089	21,230
ودائع توفير	509,971	516,681
ودائع لأجل	1,692,450	1,262,407
تأمينات نقدية	104,052	67,963
أخرى	109,957	6,936
المجمـــوع	**3,320,237**	**2,453,414**

22 - صافي إيراد العمولات:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	2,779,184	1,645,118
عمولات تسهيلات غير مباشرة	441,097	345,202
عمولات اخرى	2,211,516	1,671,826
ينزل: عمولات مدينة	(290,682)	(233,419)
صافي إيرادات العمولات	**5,141,115**	**3,428,727**

23 - صافي أرباح (خسائر) إستثمارات مالية متوفرة للبيع:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أرباح بيع استثمارات متوفرة للبيع	(خسائر) أرباح التدني في القيمة العادلة	عوائد توزيعات	المجموع
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011:				
أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية	96,154	(38,372)	64,189	121,971
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010:				
أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية	63,865	82,295	13,660	159,820

24 - إيرادات أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
ايرادات دفاتر شيكات	237,579	167,925
إيرادات هاتف وبريد وسويفت	13,524	34,978
إيرادات طوابع بريدية	80,870	39,829
إيرادات إيجار صناديق حديدية	14,536	4,736
خصم تشجيعي عن سلفيات مدفوعة	60,000	59,222
المحرر من مخصص القضايا	66,629	-
إيرادات أخرى متفرقة	86,201	27,328
	559,339	**334,018**

25 - نفقات الموظفين:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	6,749,167	4,683,629
مساهمة المصرف في صندوق الإدخار(*)	276,807	200,662
ضريبة مضافة على الرواتب	834,529	590,101
نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الادارة	257,217	352,217
سفر وتنقلات	116,776	120,745
نفقات طبية	442,735	291,647
نفقات تدريب الموظفين	148,668	67,067
بدل إجازات	70,966	10,855
ملابس للموظفين	94,989	65,542
	8,991,854	**6,382,465**

(*) يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إدخار الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري و يجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%. تظهر مديونية البنك لصندوق ادخار الموظفين في حساب ودائع العملاء.

26 - مصاريف تشغيلية أخرى:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
ايجارات	778,503	416,739
قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات	559,885	356,603
بريد وهاتف وسويفت	638,305	517,830
صيانة وتصليحات وتنظيفات	624,936	361,955
رسوم ورخص واشتراكات	499,901	296,920
مصروفات تأمين	95,915	53,741
انارة وتدفئة ومياه	378,514	248,834
برامج كمبيوتر	123,205	44,621
نفقات ضيافة	78,872	64,176
أتعاب مهنية	130,678	200,553
مصاريف إجتماعات ونشاطات	45,849	30,073
استئجار سيارات	139,243	91,423
دعاية وإعلان	848,755	571,068
أخرى متفرقة	83,815	44,944
مصاريف شحن ونقل نقود	197,307	57,001
تبرعات	69,389	72,031
	5,293,072	**3,428,512**

27 - غرامات سلطة النقد الفلسطينية:

بلغت قيمة الغرامات التي قامت سلطة النقد الفلسطينية بفرضها على البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 12,052 دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 42,313 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010. إن تفاصيل هذه الغرامات للسنة الحالية كما يلي:

	دولار
غرامة ناتجة عن عدم الالتزام بتعليمات سلطة النقد بخصوص نظام الشيكات المعادة الالي	7,052
غرامة ناتجة عن عدم الالتزام بتعليمات سلطة النقد بخصوص موعد اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي	5,000
	12,052

28 - معلومات عن قطاعات أعمال البنك :

تنقسم أعمال البنك الى قطاعين رئيسيين هما، قطاع الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات وقطاع أعمال الخزينة. تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض والرهونات، أما الأعمال البنكية للمؤسسات فتتعلق بالمعاملات المبرمة مع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية وتتكون من معاملات القروض والتسلفيات والتمويل التجاري والودائع. تضم أعمال الخزينة أنشطة غرفة التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الاجنبية لدى البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك سلطة النقد الفلسطينية.

القائمة	الافـــراد	للشركات	الخـزينة	أخـــرى	2011	2010
					دولار أمريكي	دولار أمريكي
اجمالي الايرادات	12,797,569	4,988,322	2,506,876	7,284,344	27,577,111	19,136,410
مخصص (إسترداد) تدني التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء	(112,752)	(441,655)	--	--	(554,407)	1,420,720
نتائج أعمال القطاع	12,684,817	4,546,667	2,506,876	7,284,344	27,022,704	20,557,130
مصاريف غير موزعة على القطاعات	(2,351,592)	(96,697)	(857,716)	(17,184,905)	(20,490,910)	(14,202,975)
الربح قبل الضرائب	10,333,225	4,449,970	1,649,160	(9,900,561)	6,531,794	6,354,155
ضرائب على الربح	--	--	--	(1,950,000)	(1,950,000)	(1,950,000)
صافي ربح (خسائر) السنة	**10,333,225**	**4,449,970**	**1,649,160**	**(11,850,561)**	**4,581,794**	**4,404,155**
معلومات أخرى:						
موجودات القطاع	97,417,105	63,559,513	93,407,847	213,295,712	467,680,177	426,533,834
مطلوبات القطاع	201,921,622	108,763,228	66,786,147	35,630,434	413,101,431	376,100,638
مصاريف رأسمالية					9,127,137	2,081,372
استهلاكات وإطفاءات					1,651,761	1,243,220

29 - التركز في التعرضات الإئتمانية حسب القطاع:

معلومات عن قطاعات أعمال البنك :

أ. التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي

	داخل فلسطين		خارج فلسطين		المجموع	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
ربح السنة	4,034,868	827,590	546,926	3,576,565	4,581,794	4,404,155
الموجودات	408,090,562	351,678,502	59.589.615	74,855,332	467,680,177	426,533,834

ت. التركز في التعرضات الإئتمانية حسب القطاع الجغرافي

2011	فلسطين	الاردن	إسرائيل	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية	89,568,705	10,560,586	16,429,704	23,631,494	140,190,489
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	288,376,020				288,376,020
موجودات مالية متوفرة للبيع	6,630,084	--	--	--	6,630,084
استثمارات في شركات تابعة	872,708	--	--	--	872,708
ممتلكات و عقارات و معدات – بالصافي	19,250,122	--	--	--	19,250,122
موجودات ضريبية مؤجلة	424,493	--	--	--	424,493
موجودات غير ملموسة	33,058	--	--	--	33,058
موجودات أخرى	11,903,203	--	--	--	11,903,203
	417,058,393	**10,560,586**	**16,429,704**	**23,631,494**	**467,680,177**
اعتمادات مستندية	2,679,962	--	--	--	2,679,962
سحوبات بوالص مقبولة مكفولة	1,209,313	--	--	--	1,209,313
كفالات مصرفية	15,856,518	--	--	--	15,856,518
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	12,823,342	--	--	--	12,823,342
أخرى	--	--	--	--	--
	32,569,135	--	--	--	**32,569,135**

2010	فلسطين	الاردن	إسرائيل	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية	117,118,487	27,082,850	6,245,520	31,853,144	182,300,001
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	5198,950,66				198,950,665
موجودات مالية متوفرة للبيع	7,545,018				7,545,018
استثمارات في شركات تابعة	872,708				872,708
ممتلكات و عقارات و معدات – بالصافي	13,256,145				13,256,145
موجودات ضريبية مؤجلة	424,493				424,493
موجودات غير ملموسة	34,820				34,820
موجودات أخرى	23,149,984				23,149,984
	361,352,320	**27,082,850**	**6,245,520**	**31,853,144**	**426,533,834**
اعتمادات مستندية	2,555,591				2,555,591
سحوبات بوالص مقبولة مكفولة	831,606				831,606
كفالات مصرفية	14,198,014				14,198,014
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	7,414,786				7,414,786
أخرى	11,706				11,706
	25,011,703	--	--	--	**25,011,703**

30 - ارتباطات والتزامات محتملة:

2010	2011	
7,414,786	12,823,342	السقوف غير المستغلة
14,198,014	15,856,518	الكفالات
2,555,591	2,679,962	اعتمادات
831,606	1,209,313	قبولات
11,706	--	أخرى
25,011,703	**32,569,135**	المجموع

31 - أرصدة مع جهات ذات علاقة:

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011:

	الاطراف ذوي الصلة				
	الشركات التابعة/ الحليفة	الادارة التنفيذية الاخرى	اعضاء مجلس الادارة	الاطراف ذوي الصلة الاخرون	المجموع
بنود داخل الميزانية					
تسهيلات مباشرة		510,662	2,694,592	2,863,271	6,068,525
ودائع لدى المصرف			5,320	450,822	456,142
التأمينات النقدية				423,833	423,833
بنود خارج الميزانية					
تسهيلات غير مباشرة				935,349	935,349
عناصر الدخل :					
فوائد وعمولات دائنة		37,583	220,459	323,562	581,604
فؤائد وعمولات مدينة			(10)	(4,861)	(4,871)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010:

	الاطراف ذوي الصلة				
	الشركات التابعة/ الحليفة	الادارة التنفيذية الاخرى	اعضاء مجلس الادارة	الاطراف ذوي الصلة الاخرون	المجموع
بنود داخل الميزانية					
تسهيلات مباشرة	--	474,828	3,291,338	5,706,431	9,472,597
ودائع لدى المصرف	--	11,583	11,609	364,683	387,875
التأمينات النقدية	--	--	--	506,770	506,770
بنود خارج الميزانية					
تسهيلات غير مباشرة	--	--	--	81,066	81,066
عناصر الدخل :					
فوائد وعمولات دائنة	--	27,070	48,490	423,585	499,145
فؤائد وعمولات مدينة	--	--	--	(13,441)	(13,441)

تسهيلات ذوي الصلة	2011			
الأطراف ذوي الصلة	نسبتها الى صافي التسهيلات	نسبتها الى قاعدة رأس المال	المصنفة منها	المخصصات المكونة مقابلها
أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية	%1.10	%6.9	--	--
الأطراف ذوي الصلة الآخرون	%1	%6.1	--	--
المجموع			--	--

تسهيلات ذوي الصلة	2010			
الأطراف ذوي الصلة	نسبتها الى صافي التسهيلات	نسبتها الى قاعدة رأس المال	المصنفة منها	المخصصات المكونة مقابلها
أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية	%1.89	%8.96	--	--
الأطراف ذوي الصلة الأخرون	%2.87	%13.58	--	--
المجموع			--	--

32 - النقد وما في حكمه:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	79,397,834	68,816,052
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	60,792,655	104,567,894
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(66,286,147)	(58,558,976)
احتياطي الزامي	(30,097,712)	(25,347,907)
	43,806,630	**89,477,063**

33 - القضايا المقامة على البنك :

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعطل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، ويبلغ رصيد مخصص القضايا مبلغ 30,000 دولار أمريكي و في رأي محامي البنك والادارة أن هذا المخصص كافي لمواجهة تلك القضايا.

34 - الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة:

يتم إحتساب (الخسارة) / الربح الاساسي للسهم الواحد بتقسيم (الخسارة)/ الربح على متوسط عددالأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) – الربح الاساسي للسهم الواحد.

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
الربح للسنة	4,581,794	4,404,155
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	**50,000,000**	**50,000,000**
	.092	**0.088**

35 - أرقام المقارنة :

تم اعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلائم مع التصنيف المتبع في السنة الحالية ، ولم يكن لذلك أي تأثير على حقوق الملكية أو صافي ربح السنة السابقة.

36 - الأدوات المالية وادارة المخاطر المتعلقة بها:

الأدوات المالية:

أ. تفاصيل الادوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج قائمة المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الادوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

ب. قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للادوات المالية بعد تاريخ الاعتراف المبدئي وفقاً لما يلي :

- قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات مماثلة.
- قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الإلتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الإعتراف المبدئي، والتي تم تجميعها في ثلاثة مستويات تبعاً لمدى إمكانية قياس القيمة العادلة.

المستوى الأول : قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات مماثلة.

المستوى الثاني : قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة في المستوى الأول أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).

المستوى الثالث : قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الإلتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية متوفرة للبيع:				
أسهم متداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية	6,630,084	--	--	6,630,084

إدارة المخاطر:

- **إطار إدارة المخاطر**

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، ومخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية وقطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

- **عملية إدارة المخاطر**

يعتبر مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة الى ذلك يوجد عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجده.

- **لجنة المخاطر**

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المباديء والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

- **قياس المخاطر وأنظمة التقارير**

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

- **التدقيق الداخلي**

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر دوريا من خلال دائرة التدقيق الداخلي ومن خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

- **تخفيض المخاطر**

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك بإستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

ب. مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الاخر للاداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي الى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الإئتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية ، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء اضافة الى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

ان تفاصيل محفظة التسهيلات الإئتمانية المباشرة مبينة في ايضاح رقم (٦) بالإضافة الى ذلك فإن التزامات البنك خارج القوائم المالية المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في ايضاح رقم (٣٠) كما يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في البنك وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من قوائم مالية مدققة وقوائم إيضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم لجنة التسهيلات في البنك بالتعاون مع فريق التدقيق والتفتيش الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بصفة دورية للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل ، وبالتالي إتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

أ/ ١. تتوزع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

2011/ دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات ب		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
متدنية المخاطر	1,887,551	1,253,658	5,010,291	1,475,253	122,021,809	131,648,562
مقبولة المخاطر	95,529,554	3,698,806	58,549,222	2,714,245	--	160,491,827
منها مستحقة (*) :						
لغاية 30 يوم						
من 31 لغاية 60 يوم						
تحت المراقبة						
غير عاملة:	232,142	--	86,325	118,044	--	436,511
دون المستوى	3,820,375	--	--	120,813	--	3,941,188
مشكوك فيها	1,406,509	--	--	1,040,667	--	2,447,176
المجموع	**97,417,105**	**4,952,464**	**63,559,513**	**4,189,498**	**122,021,809**	**292,140,389**
يطرح: فوائد معلقة	(802,305)	--	--	(246,059)	--	(1,048,364)
يطرح: مخصص التدني	(1,816,127)	--	--	(899,878)	--	(2,716,005)
الصافي	**94,798,673**	**4,952,464**	**63,559,513**	**3,043,561**	**122,021,809**	**288,376,020**

2010 / دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات ب		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
متدنية المخاطر	7,548,556	953,668	2,965,887	1,253,669	81,588,913	94,310,693
مقبولة المخاطر	73,817,325	963,694	31,448,281	1,051,989	--	107,281,289
منها مستحقة (*) :						
لغاية 30 يوم	325,665	--	234,147	12,353	--	572,165
من 31 لغاية 60 يوم	935,227	--	1,025,333	625,301	--	2,585,861
تحت المراقبة	289,734	--	--	--	--	289,734
غير عاملة:	729,086	14,225	141,274	87,823	--	972,408
دون المستوى	163,809	--	--	220,312	--	384,121
مشكوك فيها	2,727,949	--	948,006	--	--	3,675,955
المجموع	**81,365,881**	**1,917,362**	**34,414,168**	**2,305,658**	**81,588,913**	**201,591,982**
يطرح: فوائد معلقة	(781,467)	--	--	(53,604)	--	(835,071)
يطرح: مخصص التدني	(1,794,277)	--	--	(11,969)	--	(1,806,246)
الصافي	**78,790,137**	**1,917,362**	**34,414,168**	**2,240,085**	**81,588,913**	**198,950,665**

أ/2. فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

2011/ دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	1,563,589	1,253,658	5,010,291	1,242,365	122,021,809	131,091,712
مقبولة المخاطر	90,394,490	3,698,806	58,462,897	1,667,609	--	154,223,802
تحت المراقبة						
غير عاملة:	232,142	--	86,325	118,044	--	436,511
دون المستوى	3,820,375	--	--	120,813	--	3,941,188
مشكوك فيها	1,406,509	--	--	1,040,667	--	2,447,176
المجموع	**97,417,105**	**4,952,464**	**63,559,513**	**4,189,498**	**122,021,809**	**292,140,389**
منها						
تأمينات نقدية	6,407,421	802,927	5,606,493	531,952	--	13,348,793
عقارية	22,740,407	1,123,256	12,180,013	--	--	36,043,676
أسهم متداولة	3,453,041	--	6,208,563	223,836	--	9,885,440

2010/دولار	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	7,069,842	946,593	2,763,466	739,410	81,588,913	93,108,224
مقبولة المخاطر	69,124,569	956,544	29,301,942	620,459	-	100,003,514
تحت المراقبة	1,550,626	-	1,259,480	637,654	-	3,447,760
غير عاملة:	729,086	14,225	141,274	87,823	-	972,408
دون المستوى	163,809	-	-	220,312	-	384,121
مشكوك فيها	2,727,949	-	948,006	-	-	3,675,955
المجموع	81,365,881	1,917,362	34,414,168	2,305,658	81,588,913	201,591,982
منها						
تأمينات نقدية	4,485,006	632,354	3,521,156	268,353	-	8,906,869
عقارية	21,767,994	1,322,563	15,854,114	19,525	-	38,964,196
أسهم متداولة	2,789,169	42,556	2,282,743	-	-	5,114,468

أ/3.إن الاطار المتبع في البنك لتصنيف التسهيلات الإئتمانية والضمانات المقبولة عند إحتساب وتحديد مبالغ ومخصصات التدني في التسهيلات الإئتمانية لتغطية مخاطر الائتمان الناجمة عن الديون المشكوك في تحصيلها والهالكة هو تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2008 حيث يتطلب هذا التعميم من كافة البنوك العاملة في فلسطين تقييم محافظها الإئتمانية مرة كل ثلاثة أشهر على الاقل وتكوين المخصصات المطلوبة.

ب- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مئوية من الودائع يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

مخاطر السيولة

ب/1 . فيما يلي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2011 :

	خلال شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة اشهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	49,300,122				--	--	30,097,712	79,397,834
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	58.840.413	1,952,242	--	--	--	--	--	60,792,655
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	78,935,618	6,688,149	2,957,306	4,311,572	47,775,293	147,708,082	--	288,376,020
موجودات مالية متوفرة للبيع واستثمارات في شركات تابعة	--	--	--	--	6,630,084	--	872,708	7,502,792
ممتلكات و عقارات و معدات – بالصافي	--	--	--	--	--	--	19,250,122	19,250,122
موجودات ضريبية مؤجلة	--	--	--	--	424,493	--	--	424,493
موجودات غير ملموسة	--	--	--	--	--	--	33,058	33,058
موجودات أخرى	--	10,384,150	--	--	1,519,053	--	--	11,903,203
مجموع الموجودات	**187.076.153**	**19.024.541**	**2,957,306**	**4,311,572**	**56,348,923**	**147,708,082**	**50,253,600**	**467,680,177**
المطلوبات وحقوق الملكية								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية	16,646,750	49.639.397	500,000	--	--	--	--	66,786,147
ودائع العملاء	120,417,065	48,041,691	29,770,330	19,028,645	12,297,157	3,062,748	83,108,497	315,726,133
تأمينات نقدية	22,345,206	--	--	--	--	--	--	22,345,206
مخصصات متنوعة	--	--	--	--	2,109,696	--	--	2,109,696
مخصص الضرائب	--	--	--	2,585,203	--	--	--	2,585,203
مطلوبات أخرى	--	3,549,046	--	--	--	--	--	3,549,046
حقوق الملكية	--	--	--	--	--	--	54,578,746	54,578,746
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**159,409,021**	**101,230,134**	**30,270,330**	**21,613,848**	**14,406,853**	**3,062,748**	**137,687,243**	**467,680,177**
الفجوة في القوائم المالية	**27,667,132**	**(82,205,593)**	**(27,313,024)**	**(17,302,276)**	**41,942,070**	**144,645,334**	**(87,433,643)**	**--**
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	**27,667,132**	**(54,538,461)**	**(81,851,485)**	**(99,153,761)**	**(57,211,691)**	**87,433,643**	**--**	**--**

فيما يلي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول 2010 :

الموجـــــــودات	خلال شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة اشهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	43,468,145	--	--	--	--	--	25,347,907	68,816,052
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	38,035,876	66,532,018	2,715,193	6,200,862	--	--	--	113,483,949
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	52,308,723	4,332,343	8,991,476	5,294,766	38,575,182	89,448,175	--	198,950,665
موجودات مالية متوفرة للبيع واستثمارات في شركات تابعة	--	--	--	--	7,545,018	--	872,708	8,417,726
ممتلكات و عقارات و معدات – بالصافي	--	--	--	--	--	--	13,256,145	13,256,145
موجودات ضريبية مؤجلة	--	--	--	--	424,493	--	--	424,493
موجودات غير ملموسة	--	--	--	--	--	--	34,820	34,820
موجودات أخرى	--	21,647,484	--	--	1,502,500	--	--	23,149,984
مجموع الموجودات	**133,812,744**	**92,511,845**	**11,706,669**	**11,495,628**	**48,047,193**	**89,448,175**	**39,511,580**	**426,533,834**
المطلوبات وحقوق الملكية								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية	25,816,915	32,742,061	--	--	--	--	--	58,558,976
ودائع العملاء	125,710,392	40,950,318	23,568,519	16,365,866	15,075,408	1,176,706	64,368,541	287,215,750
تأمينات نقدية	20,309,787	--	--	--	--	--	--	20,309,787
مخصصات متنوعة	--	--	--	--	1,580,881	--	--	1,580,881
مخصص الضرائب	--	--	--	1,385,203	--	--	--	1,385,203
مطلوبات أخرى	--	7,050,041	--	--	--	--	--	7,050,041
حقوق الملكية	--	--	--	--	--	--	50,433,196	50,433,196
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**171,837,094**	**80,742,420**	**23,568,519**	**17,751,069**	**16,656,289**	**1,176,706**	**114,801,737**	**426,533,834**
الفجوة في القوائم المالية	**(38,024,350)**	**11,769,425**	**(11,861,850)**	**(6,255,441)**	**31,390,904**	**88,271,469**	**(75,290,157)**	**--**
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	**(38,024,350)**	**(26,254,925)**	**(38,116,775)**	**(44,372,216)**	**(12,981,312)**	**75,290,157**	**--**	**--**

ج - مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات في الإدارة في البنك بشكل دوري.

د ـ مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

حساسية أسعار الفائدة ـ 31 كانون الأول 2011:

الموجـــــــــــودات	بنـــــود خـــاضعة لمـــخاطر أسعار الفائـــدة					بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	المجموع
	حتى شهر واحد	من شهر لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنـة	من سنة إلى 3 سنوات		
	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	79,397,834	79,397,834
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	49.092.901	1.952.242	--	--	-	9,747,512	60,792,655
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	78,935,618	6,688,149	2,957,306	4,311,572	195,483,375	-	288,376,020
موجودات مالية متوفرة للبيع واستثمارات في شركات تابعة	-	-	-	-	-	7,502,792	7,502,792
ممتلكات و عقارات و معدات – بالصافي	-	-	-	-	-	19,250,122	19,250,122
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	424,493	424,493
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	33,058	33,058
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	11,903,203	11,903,203
مجموع الموجودات	**128.028.519**	**8.640.391**	**2,957,306**	**4,311,572**	**195,483,375**	**128,259,014**	**467,680,177**
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية	16,646,750	49,639,397	500,000		-	-	66,786,147
ودائع العملاء	95,876,821	48,041,691	29,770,330	19,028,645	-	123,008,646	315,726,133
تأمينات نقدية	22,345,206	-	-	-	-	-	22,345,206
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	2,109,696	2,109,696
مخصص الضرائب	-	-	-	-	-	2,585,203	2,585,203
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	3,549,046	3,549,046
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	54,578,746	54,578,746
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**134,868,777**	**97,681,088**	**30,270,330**	**19,028,645**	**-**	**185,831,337**	**467,680,177**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(6,840,258)**	**(89,040,697)**	**(27,313,024)**	**(14,717,073)**	**195,483,375**	**(57,572,323)**	**-**
الفجوة التراكمية	**(6,840,258)**	**(95,880,955)**	**(123,193,979)**	**(137,911,052)**	**57,572,323**	**-**	**-**

حساسية أسعار الفائدة -31 كانون الأول 2010:

الموجـــــــــــودات	حتى شهر واحد	من شهر لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنـة	من سنة إلى 3 سنوات	بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	المجموع
	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	68,816,052	68,816,052
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	30,526,375	66,532,018	2,715,193	6,200,862		7,509,501	113,483,949
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	52,308,723	4,332,343	8,991,476	5,294,766	128,023,357	-	198,950,665
موجودات مالية متوفرة للبيع واستثمارات في شركات تابعة	-	-	-	-	-	8,417,726	8,417,726
ممتلكات و عقارات و معدات – بالصافي	-	-	-	-	-	13,256,145	13,256,145
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	424,493	424,493
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	34,820	34,820
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	23,149,984	23,149,984
مجموع الموجودات	**82,835,098**	**70,864,361**	**11,706,669**	**11,495,628**	**128,023,357**	**121,608,721**	**426,533,834**
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية	25,816,915	32,742,061	-	-	-	-	58,558,976
ودائع العملاء	82,888,740	40,950,318	23,568,519	16,365,866		123,442,307	287,215,750
تأمينات نقدية	20,309,787	-	-	-	-	-	20,309,787
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	1,580,881	1,580,881
مخصص الضرائب	-	-	-	-	-	1,385,903	1,385,903
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	7,050,041	7,050,041
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	50,433,196	50,433,196
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**129,015,442**	**73,692,379**	**23,568,519**	**16,365,866**	**-**	**183,891,628**	**426,533,834**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(46,180,344)**	**(2,828,018)**	**(11,861,850)**	**(4,870,238)**	**128,023,357**	**(62,282,907)**	**-**
الفجوة التراكمية	**(46,180,344)**	**(49,008,362)**	**(60,870,212)**	**(65,740,450)**	**62,282,907**	**-**	**-**

- **مخاطر العملات الأجنبية:**

مخاطر العملات الاجنبية هي مخاطر تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الاجنبية . يعتبر الدولار الامريكي عملة الاساس للبنك. يقوم مجلس الادارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك. يتم مراقبة مركز العملات الاجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الاجنبية ضمن الحدود المعتمدة .

- **مخاطر أسعار الأسهم**

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية.

- **يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع ١٠٪ مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:**

	الأثر على حقوق الملكية دولار أمريكي	التغيير في المؤشر
أسهم موجودة في السوق المالي الفلسطيني	663,084	+10%
أسهم موجودة في السوق المالي الفلسطيني	(663,084)	- 10%

وفر واكسبها..
250,000
250,000
سيارة
KIA Forte 2012
الإدارة العامة
General Management

بنك القدس
Quds Bank